وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيسي علي – البليدة 02 –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
– الشهيد طالب عبد الرحمان –

قسم علوم: التسيير

مطبوعة بعنوان: مدخل لعلم الاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد:

مغدوري شهرزاد

السنة الجامعية: 2022/2021

1. **مقدمة:** ترتبط العلوم الاجتماعية بكل فروعها ارتباطا مباشرا بتطور المجتمعات البشرية، وما علم الاقتصاد إلا واحد منها، فلقد اقترن وجود المجتمعات البشرية بحقيقتين متلازمتين الأولى مرتبطة بتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها المستمر، والثانية متعلقة بندرة ومحدودية الموارد المتاحة اللازمة لتلبية تلك الحاجات، فتوجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع من أجل التوصل لتحقيق مستوى من التوازن بين هاتين الحقيقتين، فهو يسعى من خلال تحليل وتفسير لمختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات، والتوجه نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات المتاحة و المتطلبات اللامتناهية، فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى إشباع.

يبرز الدور الذي يلعبه علم الاقتصاد إلى تحليل وتفسير الظواهر على المستوى الجزئي أو الكلي أخرى وتدخل في صميم اهتماماته كالدخل، مستوى الأسعار التضخم البنوك التجارية والمركزية، معدل الفائدة، البورصة ومكوناتها، أسعار الفائدة، النمو والتنمية الاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من القضايا والظواهر الاقتصادية الأخرى، فهو يمس ويتصل بحياتنا اليومية بمختلف تفاصيلها، والحاجة إليه تبرز حاليا من طبيعة هذه القضايا التي يعالجها، فهي جوهر اهتمامات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في بحثها المستمر عن الرفاهية والتنمية.

تقدم هذه المطبوعة مدخلا تعريفيا بالاقتصاد وأبرز عناصره المكونة، وتتضمن تحليلا لطبيعة المفاهيم المرتبطة بهذه العناصر، كما تشرح أبرز المجالات التي تميز العمليات الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك وغيرها، وفق أسس منهجية حول كيفية تفسيرها بطريقة تخدم الطلبة وتستجيب لمقتضيات البرامج التي تعتمدها الوزارة في هذا المجال .

رجاؤنا أن تجيب هذه المطبوعة على معظم الأسئلة التي يطرحها الطلبة، فهم يحتاجون إلى توسيع دائرة معارفهم للتعمق في الواقع الاقتصادي بكل جزئياته، كي يكتسبوا مهارات لا غنى عنها ويطوروا قدراتهم العلمية.

1.1 **التقسيم المنهجي**: ارتأيت أن أقسم هذه المطبوعة من الناحية المنهجية إلى عشر محاور تستجيب لكثير من المقاييس العلمية، وتراعي ما جاء في البرامج المعتمدة، حسب التقسيم التالي:

المحور الأول: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية (موضوع علم الاقتصاد)

المحور الثالث: أنماط حل المشكلة الاقتصادية، والأنظمة لاقتصادية

المحور الرابع: الإنتاج

المحور الخامس: الأسواق الاقتصادية

المحور السادس: الاستثمار

المحور السابع: الاستهلاك والادخار

المحور الثامن: التوزيع

المحور التاسع: السياسة النقدية

2. الفهرس

العنوان	الصفحة
المحتوى.	04
المقدمة.	02
1. **المحور الأول: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد.**	07
1.1 تعريف علم الاقتصاد.	08
2.1 علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.	10
3.1 أنواع التحليل الاقتصادي.	13
4.1 مناهج علم الاقتصاد.	14
5.1 أهمية علم الاقتصاد.	15
2. **المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية.**	16
1.1 مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها.	16
2.1 خصائص المشكلة الاقتصادية.	17
3.1 عناصر المشكلة الاقتصادية.	17
4.1 أسباب المشكلة الاقتصادية.	19
5.1 خصائص الموارد الاقتصادية.	21
3. المحور الثالث: أنماط حل المشكلة الاقتصادية (الأنظمة الاقتصادية)	23
1. **نبذة عن تطور الفكر الاقتصادي.**	24
1.1 الفكر الاقتصادي في العصور القديمة.	24
2.1 الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.	27
3.1 الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الرابع عشر.	28
4.1 الفكر الاقتصادي للتجاريين والطبيعيين.	30
5.1 الفكر الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة.	32
6.1 مبادئ الفكر الكلاسيكي.	33
7.1 الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.	43
	45

8.1 الفكر الاقتصادي الكينزي.	48
2. الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية.	49
1.2 النظام الرأسمالي.	54
2.2 النظام الاقتصادي الاشتراكي.	58
3.2 النظام الاقتصادي الإسلامي.	60
4.2 النظام الاقتصادي المختلط.	63
4. المحور الرابع: الإنتاج.	63
1.1 مفهوم الإنتاج.	63
2.1 عوامل الإنتاج.	64
3.1 دالة الإنتاج.	69
4.1 تكاليف الإنتاج.	70
5.1 إيرادات الإنتاج.	72
5. المحور الخامس: الأسواق الاقتصادية.	72
1.1 المنافسة الكاملة.	73
2.1 الاحتكار التام.	73
3.1 أنواع أخرى للسوق.	75
6. المحور السادس: الاستثمار.	75
1.1 تعار يف عامة للاستثمار.	75
2.1 مبادئ الاستثمار.	75
3.1 دالة الاستثمار.	79
4.1 محددات الاستثمار.	79
5.1 دوافع الاستثمار.	80
6.1 أهمية الاستثمار.	83
7. المحور السادس: الاستهلاك والادخار	83
1. أولا: الاستهلاك.	84
1.1 دالة الاستهلاك.	85

2.1 سلوك المستهلك	86
3.1 أنواع الاستهلاك.	87
2. ثانيا: الادخار.	88
1.2 أنواع الادخار.	89
2.2 دالة الادخار.	90
3.2 العوامل المؤثرة في الادخار.	91
8. المحور الثامن: التوزيع.	91
1.1 مفهوم التوزيع.	91
2.1 أهمية التوزيع.	93
3.1 أهداف التوزيع.	94
4.1 وظائف التوزيع.	96
5.1 عناصر التوزيع.	97
6.1 أنواع التوزيع.	98
9. المحور التاسع: السياسة النقدية.	96
1.1 مفهوم وأهداف السياسة النقدية.	96
2.1 أهداف السياسة النقدية.	97
3.1 أنواع السياسة النقدية.	97
4.1 أدوات السياسة النقدية.	98
5.1 وظائف البنك المركزي.	98
الخاتمة.	99
المراجع.	100

المحور الأول: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد

من أجل التوصل إلى تحديد واضح الموضوع علم الاقتصاد والذي يتمثل في المشكلة الاقتصادية وعناصرها المتعددة نجد من الضروري أن نوضح أولا تعريفا لهذا العلم وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، ومناهج البحث المطبقة في دراسة الظواهر الاقتصادية من أجل التوصل إلى القوانين والتعميمات اللازمة لحل المشكلة الاقتصادية .أولا: تعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى.

1.1 تعريف علم الاقتصاد:

الأصل اللغوي لعلم الاقتصاد في الحضارة الإغريقية علم قوانين الاقتصاد المنزلي، "القوانين والنظريات التي تنظم اقتصاد الأسرة"، وفي العصر الحديث كنتيجة للتطور الفكري أصبح مفهومه القوانين التي تنظم اقتصاد الدولة غير أنه لا يوجد تعريفا شامل وكامل يغطي كل مجالات علم الاقتصاد، ويرضي كل علمائه، ومع ذلك فإن عددا من الاقتصاديين المهتمين بنطاق علم الاقتصاد، قد وجهوا اهتمامهم نحو صياغة تعاريف تحليلية تختص بأوجه معينة لها صفة العمومية عند دراسة الاقتصاد ورد أبرزها فيما يلي:

لقد عرفه الفيلسوف أدم سميث Smith Adam في كتابه دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم عام 1776 بأنه "هو علم دراسة الثورة، وقد وجه النقد لهذا التعريف لتركيزه واهتمامه بالثورة وحدها وإهماله للإنسان الذي يقدر المعنى الحقيقي للثورة".[1]

أما الاقتصادي الانجليزي الفرد مارشال Marshal Alfred في كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور عام 1890 فقد عرفه بأنه:

"علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثورة وتبادلها وإنفاقها وتبعا لرأي مارشال فغن الاقتصاد يركز على دراسة رفاهية الفرد[2] المادية التي يحصل عليها من استخدام دخله وقد لاقى التعريف قبولا واسعا، لحين ورود تعريف لونيل روبنز Robins Lionel والذي أصبح أساسا لعلم الاقتصاد الحديث حيث عرفه بأنه:

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص 04
[2] عبد الرحمان يسرى، مقدمة في الاقتصاد الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 16.

"علم الاقتصاد يعني دراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة[1] بواسطة موارده المحدودة"

وأخيرا فقد عرفه الاقتصادي ساموبلسون Samuelson بأنه:

"دراسة لكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع، على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع[2] بغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل.

والواضح من التعريفات السابقة أن علم الاقتصاد شأنه شأن العلوم الأخرى يحفل بالعديد من التعاريف بحيث يمكن القول أن عددها قد يقترب من عدد الكتاب المنضرين لهذا العلم، والذي يعني بشكل أو بآخر دراسة المشكلة الاقتصادية.

وعليه فمن مجموع التعريفات السابقة، وفي محاولة لوضع تعريف يوضح طبيعة العلم وموضوعه، وعناصر المشكلة الاقتصادية محل دراسته يمكن القول أن:

"علم الاقتصاد هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يدرس ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للفرد والمجتمع، وطرق استخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع من أجل تحقيق أقصى اتساع ممكن لهذه الحاجات وما ينشأ عن ذلك من علاقات متطورة تاريخيا، بين أفراد المجتمع الإنساني، خاصة[3] فيما يتعلق بالملكية والتوزيع"

وبالاستناد على مختلف هذه التعاريف يتضح لنا أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

1.1.1 علم الاقتصاد علم الثروة:

لقد عرف علم الاقتصاد طبقا لهذا المحور بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا إذا قدم للإنسان منافع مادية[4]،

[1] حمدي احمد العناني: أساسيات علم الاقتصاد، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة نشر، ص 10.
[2] عبد الغفور ابراهيم احمد، مرجع سبق ذكره، ص 04.
[3] أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر، 1984 ،ص4.
[4] الطويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الأردن، 2010، ص 23.

وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة، ففريق منهم اعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءا عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى إلى رفضها وعرفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية[1].

2.1.1 علم الاقتصاد علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل:

تبعا لهذا التوجه نجد تعريف "روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد تبنى عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين هذا المفهوم "كبيرو" و"مانجر" و"ماير" وغيرهم، فيمتاز الإنسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لإشباعها إن وجدت في محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة[2]، فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الاساس بأنه علم إدارة وتنظيم الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فهو العلم الذي يدرس سلوك الانسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة فالندرة النسبية هنا هي أساس الظواهر الاقتصادية.[3]

3.1.1 علم الاقتصاد علم نشاط التبادل:

يأتي الاقتصادي الفرنسي "بيرو" في مقدمة الاقتصاديين الذين اعتبروا بأن علم الاقتصاد هو علم المبادلة، ذلك أن الإنسان في المجتمع محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من حاجاته ولا يستطيع بذلك أن يشبع كل رغباته، لذا لا بد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي[4]، فالظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عن ما

[1] عريقات محمد حربي، مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي، دار وائل للنشر، الأردن،2005، ص22.
[2] الطويل رواء زكي، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[3] حسين علي مجيد وسعيد عبد الجبار عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص19.
[4] الطويل رواء زكي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

بحوزته ليتحصل من فرد آخر على ما يحتاج إليه فنشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الإنتاج وإشباع الحاجات.[1]

4.1.1 علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية:

فوفقا لهذا التعريف علم الاقتصاد يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الإنسان من تحسين ظروف معيشته، بالتركيز على أساليب حصوله على الدخل وكيفية إنفاقه.[2]

5.1.1 علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج:

ضمن هذا الإطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة مزدوجة، الأولى تربط الإنسان بالطبيعة والثانية تكمن في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، فعلم الاقتصاد يعبر عن مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في اطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي.[3]

6.1.1 علم الاقتصاد علم التجار ة الدولية:

يساعد علم الاقتصاد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة، والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية، ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينة ودول أخرى تفتقر لوجودها، وهذا من أجل إشباع حاجات أفراد مجتمعهم في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة.[4]

7.1.1 علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية:

[1] المحجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 17.

[2] حسين علي مجيد وسعيد عبد الجبار عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2003، ص16.

[4] الرواشي عبد العزيز فتحي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 05.

يقوم علم الاقتصاد بتحليل التغيرات التي تحدث على مستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي ويحاول قياس واختبار التغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي، كما يبحث أيضا في مستوى الأسعار والعمالة، وعندما يتم دراسة اتجاه هذه المتغيرات الكلية، فانه يمكن وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة سلوك الأفراد إزاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي، والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج، التبادل، الاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل الادخار الاستثمار، التنمية، التضخم، البطالة وغيرها، فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان[1].

2.1 علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، والتطورات التي تحدث في أحد المعارف تؤثر في المعارف الأخرى، وعليه هناك علاقة وثيقة وتفاعل متبادل بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، كالتاريخ والسياسة والأخلاق والجغرافيا والرياضيات والإحصاء وغيرها فكل علم من هذه العلوم يترك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية والتطبيقية. ومن خلال الفقرات الآتية سنحاول إيضاح العلاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى.

1.2.1 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للوقائع الاجتماعية بين الأشخاص أو بين المجتمعات أو بين الطبقات داخل المجتمع الواحد من حيث السلوك والعادات.[2]

إن العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد تكمن فيما يعرف علم الاجتماع الاقتصادي، وهو فرع خاص في علم الاجتماع يهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي، ومن

[1] الرواشي عبد العزيز فتحي، مرجع سبق ذكره، ص05.
[2] خبابة عبد الله، بلاطة مبارك، أساسيات في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص21.

ثم فهو يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وعليه فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام، أما علم الاقتصاد يدرس واحدة من هذه الظاهر كما أن علماء الاجتماع لا يمكنهم أن يقوموا بدراستهم إذا لم يتزودوا بالمعرفة الاقتصادية في جو انبها المختلفة[1].

2.2.1 علاقة علم الاقتصاد بالسياسة:

من الأمور الهامة التي يجب أن يكون الاقتصادي قادرا على الإلمام بها هي القرارات والتطورات السياسية، حيث أن الهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، ومن المعروف جدا أن الكثير من الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية التي شهدها العالم كان وسيظل مسعاها الوصول إلى الهيمنة الاقتصادية، حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار، فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات، ويلاحظ من هذا انه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد، وخاصة أنه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد[2] يدرس تحت اسم الاقتصاد السياسي. وعليه فالمحلل الاقتصادي لا يستطيع إغفال العوامل السياسية، وكذلك المحلل السياسي لا بد أن يكون ذا إلمام كامل بعلم الاقتصاد.

3.2.1 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة، والتي تكمن في إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والمتجددة، وبعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالدعاية والإعلان[3].

4.2.1 علاقة علم الاقتصاد بالقانون:

يعتبر القانون هو الإطار الذي يتم في داخله النشاط الاقتصادي فهو يحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات

[1] علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ،ص 30.

[2] محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ،ص 29.

[3] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص31.

الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.[1]

5.2.1 علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

تربط علم الاقتصاد علاقة وطيدة بعلم التاريخ، فهذا الأخير يستطيع أن يوفر للاقتصادي التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة وكيف تم التغلب على المشاكل التي كانوا يواجهونها ومحاولة تطبيق مما يمكن الاستفادة منه للتغلب على المشاكل والمصاعب الحالية، وتجنب ما قد تم تجربته وأثبت فشله.

6.2.1 علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات:

يعتمد علم الاقتصاد على الرياضيات في فهم وحل العديد من المشكلات التطبيقية المعقدة التي تتعرض الباحث الاقتصادي أثناء تحليله للظواهر الاقتصادية حيث يلجأ الباحث الاقتصادي إلى الاعتماد على البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معادلات رياضية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد.[2]

7.2.1 علاقة علم الاقتصاد بالإحصاء:

يوجد العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول والبيانات الإحصائية، حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكين من تحديد العلاقة التي تسهل الوصول إلى أدق النتائج، وكمثال يمكن ذكر الاقتصاد القياسي والذي يتم فيه الاعتماد تماما على الأساليب الإحصائية المختلفة.

8.2.1 علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا والجغرافيا:

الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد

[1] محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص31

شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي.[1] في حين الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معين.[2]

9.2.1 علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول إلى أفكار جديدة، فهناك نظريات وفرضيات خاصة بعلم الاقتصاد مبنية على مسلمات منطقية تم البناء عليها في استخلاص أفكار جديدة، وتعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على فرضية الإنسان الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة.[3]

3.1 أنواع التحليل الاقتصادي:

يميز الاقتصاديون عادة بين قسمين أساسيين للتحليل الاقتصادي هما:

1.3.1 التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي): يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) Microeconomics بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني، ومن ثم فهو يهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاستهلاكية والتي تتمثل في المستهلكين والمنتجين للسلع والخدمات كما يهتم بتحليل سوق سلعة أو خدمة معينة.

2.3.1 التحليل الاقتصادي الكلي (التجميعي):يهتم بدراسة وتحليل الاقتصاد الوطني في مجموعة أو القطاعات الكلية المكونة له، فهو يهتم بتحليل هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال دراسته وتحليله للمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني والمتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة له، كالاستهلاك الكلي، والاستثمار

[1] دويدار محمد، مرجع سبق ذكره، ص56-58.
[2] مرجع سبق ذكره، ص59-60.
[3] عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص01.

الكلي، وكذلك يهتم بمستوى التوظيف الكلي التضخم ومسبباته، وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية التي لها أثر كلي.

4.1. مناهج علم الاقتصاد:

إن المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فان الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وفيما يلي فكرة مختصرة عنهما:[1]

1.4.1 المنهج الاستنباطي:

يعتبر من أقدم مناهج المعرفة، والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة)، بمعنى الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال النازل)، إذ يعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي.

2.4.1 المنهج الاستقرائي:

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، فهو تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، فهو عملية منطقية ننتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع و جعلها تعبر عن ما يتضمنه من قوانين عامة، ظل هذا المنهج محصور في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية.

وسواءً كان الأسلوب المستخدم استنباطي أو استقرائي فالتحليل الاقتصادي لا بد وان يشتمل على الأشكال التالية:[2]

[1] المحجوب رفعت، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] طلعت الدمرداش، مبادئ في الاقتصاد، مكتبة القدس، مصر، 2005 ،ص21

الأسلوب الوصفي: ينطوي هذا الأسلوب على من التحليل الاقتصادي على تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية لفظية، فمثلا يمكن القول بأن "هناك علاقة عكسية) بين تغير السعر والكمية المطويين من السلع العادية، حيث يفيد هذا النوع من التحليل في تحليل العلاقات الاقتصادية التي يصعب سياستها في صورة كمية.

الأسلوب الرياضي: فإنه يقوم على استخدام الأدوات الرياضية كالمعدلات والرموز الجبرية والهندسية في التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك في التعبير عن التأثيرات المتبادلة بين هذه المتغيرات، وقد أدى التطور في هذا النوع من التحليل إلى نشأة فرع مستقل من الاقتصاد هو الاقتصاد الرياضي[1].

الأسلوب القياسي: يقوم على استخدام أدوات علم الإحصاء إلى جانب الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الاقتصادية، ويهدف هذا التحليل إلى محاولة قياس العلاقات الكمية في مختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وقد أدى التطور إلى إنفراد هذا التحليل بفرع مستقل من فروع الدراسات الاقتصادية هو الاقتصاد القياسي.

5.1 أهمية علم الاقتصاد:

إن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان والمجتمع، لأنه يأخذ على عاتقه اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقتهم بالطبيعة، وتتدخل الموارد كوسيط في هذه العلاقات، وفضلا على ذلك تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية للتأثير على الفعالية الاقتصادية للوحدة الإنتاجية بشكل يجعل هذه الفعالية تتلاءم مع إطار الخطة العامة لها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى ذلك فالتباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعدد وتعقد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، هذا الأمر أظهر الحاجة المستمرة إلى مزيد من الدراسات الاقتصادية والتجارب لسياسات اقتصادية، مما جعل الاقتصاد محط اهتمام فئة كبيرة من المفكرين من مختلف التخصصات، فمما سبق تنبثق أهمية علم الاقتصاد في حياة الأفراد والمجتمعات.[2]

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية.

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار،

[1] محمد الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص32.
[2] الطويل رواء زكي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولا تزال تعاني، وقد حاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

1.1 مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها:

تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الإنسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين إمكانيته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد والمجتمعات، وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو الإسلامية أو مختلطة، فهي لا تختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نظام إلى آخر فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها.[1]

على اعتبار أنه لا يمكن إنتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية، فإنه عندما يرغب الأفراد أو المجتمع تحقيق بعض أهدافهم ولا يملكون الوسائل الضرورية، يضطرون إلى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية بالبعض الآخر، لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة.[2]

2.1 خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص نورد بعضا فيما يلي منها:

- **العمومية:** وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانيا وهي موجودة قديما وحديثا و ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر؛
- **الديمومة:** بمعنى أنها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ خلقه الله تعإلى واجه هذه المشكلة، والمجتمعات الحديثة تعاني منها، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا؛

[1] عبد زياد محمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية، الأردن، 2010، ص 16.
[2] المشهداني خالد أحمد فرحان، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام، الأردن،2015، ص 25.

- **الندرة النسبية:** حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة، فلا بد إذن من الاختيار والتضحية؛
- **مشكلة اختيار وتخصيص:** بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد؛
- **التضحية:** لأن الحاجات دائما أكثر من الموارد ، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها[1].

3.1 عناصر المشكلة الاقتصادية:

هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي، حيث تكون في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، وتختلف طريقة الإجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، وتقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة الاقتصادية تبعا لطريقة إجابتها على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها، و سنعرضها بإيجاز فيما يلي:[2]

ماذا ننتج ؟ ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها، أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ وتحديدها نوعيا وكميا..هل هي الملابس؟ أم الآلات؟ أم المواد الغذائية؟ وما هي كميات كل منها، ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده، وإلا لما وجدت المشكلة الاقتصادية، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار البدائل والمفاضلة بينها، وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة.

كيف ننتج؟ هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات، وهذه العملية تتطلب حصر كل

[1] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009 ،ص23

[2] د. عبلة عبدالحميد بخاري، مقدمة في الاقتصاد الإداري، مجلة الاقتصاد الإداري، دون سنة النشر، ص 210، على الرابط التالي:
https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ME1.pdf

الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوب.

لمن ننتج؟ هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، و إنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

4.1 أسباب المشكلة الاقتصادية:

للمشكلة الاقتصادية عنصران أساسيان أولهما، تعدد الحاجات البشرية وثانيهما ندرة الموارد الاقتصادية، ويمكن حصر أسباب المشكلة الاقتصادية في النقاط التالية:

1.4.1 تعدد الحاجات البشرية:

يمكن تعريف الحاجة بصدفة عامة بأنها رغبة في الحصول عن نفع، وإشباع معين أو شعور بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته[1]، ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الطعام، حيث يترتب على عدم تناول الفرد للطعام إحساس بألم الجوع، وكذلك الحاجة إلى الماء حيث يترتب على عدم تناول كوب من الماء إحساس بألم العطش...وهكذا.[2]

–خصائص الحاجات البشرية:

الحاجة الإنسانية لها خصائص معينة أهمها:

الحاجة مسألة نسبية:

فغنه من المشاهد أن حاجات الإنسان في الوقت الحاضر لا تمثل انعكاسا لضرورات حيوية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان (حاجات الريف تختلف عن حاجات المدينة).[3]

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.ص ص 8-9.
[2] محمد حامد دويدار وآخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، مصر، 1988 ،ص80
[3] سكينة بن حمود، مرجع سابق ذكره،ص23.

قابلية الحاجات للانقسام:

يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا عن طر يق تناول بعض الأطعمة، وليس كل المواد الغذائية اللازمة، لإزالة الجوع تماما، وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها إلى الانقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة.

الحاجات الإنسانية متعددة واللانهائية:

فالإنسان لا يشعر بحاجة واحدة ولكنه يشعر بالعديد من الحاجات مثل الحاجة إلى الطعام أو الشراب أو الراحة أو مشاهدة مباراة لكرة القدم...الخ، بالإضافة إلى هذا التنوع الكبير للحاجات الإنسانية فإنها تتصف بالتزايد فمع مرور الوقت تتزايد الحاجات البشرية بحيث لا يكاد الفرد يشبع مجموعة من الحاجات التي يتطلع إليها حتى يجد نفسه وقد ظهرت له مجموعة جديدة من الحاجات ، ويمكن إرجاع تزايد الحاجات إلى عدة أسباب أهمها[1]:

- زيادة عدد السكان في كل دولة وفي العالم ككل؛
- التقدم التكنولوجي والحضاري؛
- تقدم التكنولوجي والحضاري؛
- تقدم وسائل الاتصال وفنون الدعاية والإعلان؛[2]

قابلية الحاجة للإشباع:

فكل الرغبات ومهما بلغت خدمتها أو أشدتها يمكن إشباعها بعد حد معين[3]، أو بعد كمية معينة من الوسائل اللازمة لذلك، فالرغبة في تناول نوع من الفاكهة يتم إشباعها بعد تناول كمية معينة من هذا النوع، وهذا النوع لا يمنع من تجدد هذه الرغبة في وقت لاحق.

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق ذكره، ص 25.

[2] عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سابق ذكره، ص 10.

[3] يمكن استثناء النقود، (أي الحاجة للنقود) من هذه القاعدة فمن النادر أن نجد شخص يرفض الحصول على مزيد من الذهب والأوراق النقدية مهما بلغ مقدار ما يملكه منها.

قابلية الاستبدال:

وتعني أن إشباع حاجة معينة يمكن أن يتحقق من خلال إشباع حاجة أخرى قريبة منها، حيث يمكن الاستعاضة عن سلعة أو خدمة أخرى لتحقيق ذات الغرض كاستبدال شراء اللحم بشراء البيض.

قابلية الحاجة للتكامل:

ويعني أن إشباع بعض الحاجات لا يغني عن إشباع الحاجات الأخرى، فالحاجة إلى الغذاء تكمل الحاجة إلى الكساء كما أن كلا منهما يكملان الحاجة إلى العمل وإلى التسلية والترفيه عن النفس.

2.4.1 ندرة الموارد الاقتصادية: (وسائل إشباع الحاجات)

–تعريف الموارد الاقتصادية:

الموارد بالمفهوم الاقتصادي هي عبارة عن كل شيء نافع سواء كان سلعة أو خدمة ويحقق رغبة ويقضي حاجة إنسانية.[1] ويمكن التمييز بين الموارد الحرة ولموارد الاقتصادية، فالأولى ليس لها سعر لأنها متوفرة دون تكلفة كالهواء، الماء، الشمس، ...الخ، وتصبح موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) عندما يدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج بتكلفة معينة، أما الموارد الاقتصادية فيدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج المختلفة ويكون لها سعر معين.[2]

1.5 –خصائص الموارد الاقتصادية:

تتسم الموارد الاقتصادية بمجموعة من الخصائص:

هي أن يكون المورد نافعا: والمنفعة هي عبارة عن قدرة الشيء على إشباع حاجة ما، ومعنى ذلك لكي يعتبر المورد اقتصاديا لا بد أم يكون قادرا على إشباع حاجة ما من الحاجات البشرية، فإذا وجد شيء ما لم يعرف له الإنسان استخداما معينا لإشباع إحدى الحاجات البشرية فهذا الشيء لا يعتبر موردا اقتصاديا[3].

[1] سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص27.
[2] علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 18.
[3] عبد الغفور ابراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

أن يكون المورد قابلا للاستخدام: أي أن يكون متاحا لاستخدام في إشباع الحاجات البشرية، فإذا وجدت معادن في باطن الأرض ولم تكن هناك وسيلة لاستخراجها فعندها لا تعتبر موردا اقتصاديا.

أن يكون المورد نادرا ندرة نسبية: بمعنى أن الكمية المتاحة منه لا يكفي لإشباع كل الحاجة إليه، فإذا كانت الكمية المتاحة من هذا المورد تفي لإشباع كل الحاجة إليه، فهو مورد غير اقتصادي.

أن يكون المورد غير متخصص: بمعنى إمكانية توجيهه لإشباع أكثر من حاجة إنسانية، فمثلا الأرض الزراعية موردا غير متخصص حيث يمكن استخدامها في زراعة القطن أو القمح أو استخدامها لبناء المساكن أو المصانع...إلخ.

– تقسيم الموارد الاقتصادية:

هناك عدة تقسيمات للمواد الاقتصادية منها:

السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية:

يطلق على السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجة الإنسان مباشرة اسم السلع والخدمات الاستهلاكية مثل الخبز والملابس، وخدمات الطبيب، أما السلع والخدمات التي لا تستخدم مباشرة في إشباع هذه الحاجة بل تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى كالآلة مثلا فتعد سلعة إنتاجية. [1]

السلع والخدمات المتنافسة والمتكاملة:

السلع والخدمات المتنافسة أو البديلة هي تلك التي يمكن أن يحل بعضها محل الآخر لإشباع نفس الحاجة ومثال ذلك الشاي والقهوة حيث يمكن استخدام أي منهما في إشباع الحاجة إلى مشروب ساخن أما السلع والخدمات المتكاملة فهي تلك التي يلزم استهلاكها معا لإشباع نفس الحاجة فالقهوة والسكر سلعتان متكاملان لأن استهلاك إحداهما يتطلب استهلاك الأخرى.[2]

السلع والخدمات الضرورية والكمالية:

[1] سكينة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص18

[2] المرجع السابق، ص28.

السلع الضرورية هي تلك التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع ولا يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الطعام والملابس أو السكن، أما السلع والخدمات الكمالية فهي تلك التي تشبع حاجات أقل إلحاحا ويعتبر التميز بين هذين النوعين من السلع والخدمات مسألة نسبية فما يعد سلعة أو خدمة كماليين في وقت ما أو مكان محدد أو بالنسبة لشخص معين قد يعتبر سلعة أو خدمة ضرورية في وقت أو مكان آخر أو بالنسبة لشخص آخر والعكس صحيح .

المحور الثالث: أنماط حل المشكلة الاقتصادية (الأنظمة الاقتصادية)

إنّ طريقة حل المشكلة الاقتصادية تعتمد على النظام الاقتصادي القائم حيث يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنّه تلك المجموعة المتناسقة من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي يمكنها أن تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال بعض الوسائل الفنية المنظمة على أساس بعض الأهداف الحاكمة والمسيطرة.[1]

ويعرف كذلك بأنّه: "مجموعة الآليات والمؤسسات التي تضع وتنفذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لتحقيق أهداف اقتصادية"[2]

وأيا كان تعريف فإنّ وظيفة النظام الاقتصادي في أي مجتمع يجب أن تكون واضحة ألا وهي كيفية مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية في إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المرجوة وهكذا فإنّ وظيفة أي نظام اقتصادي تتضح من خلال ما يلي:[3]

- الطرق التي يتخذها المجتمع في عملية تحديد حاجاته من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية،
- طبيعة الوحدات التي تمارس النشاط الإنتاجي من حيث طريقة التكوين والأهداف، والكيفية التي تتصرف بها هذه الوحدات على حاجات المجتمع، والأساليب التي تتبعها في تلبية هذه الحاجات، بالإضافة إلى سبب وكيفية التناسق والترابط بين الوحدات الإنتاجية،
- الأسس العامة أو الفلسفة أو الأفكار التي تعتمد عليها معايير توزيع الدخل أو الناتج بين المشتركين في النشاط الإنتاجي بما يكفل استمراره، وسلامة العلاقات الاجتماعية داخل النظام.
- القوى التي تتسبب في استمرار النموّ الاقتصادي أو في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسات القائمة في النشاط الاقتصادي والمبادئ والأفكار السائدة.

أولا: نبذة عن تطور الفكر الاقتصادي:

يمثل تطور الفكر الاقتصادي المحور الأساسي الذي دار في فلكه كل من الفلسفة الاقتصادية والتطبيق الاقتصادي، فكان الاختلاف في الفكر الاقتصادي يكمن في تحديد الحاجات من ناحية وفي تحديد الجهاز

[1] J. Lajugie, Les systèmes économiques, P.U.E, Colle, Que Sais-je ?, Paris, 1989, 12ème Ed, P3
[2] عبد الغفور إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 54
[3] عبد الرحمان يسرى، مقدمة في الاقتصاد الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 54.

الذي يتولى تنظيم اشباعها، وبصدد هذا التحدي شهد التاريخ أشكالا متعددة من الفكر وأنماط عديدة من الأنظمة وهي في مواجهة المشكلة الاقتصادية.

فالفكر الاقتصادي هو الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية، ويتولى دراسة القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنتج النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلة الاقتصادية، فتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي شهده الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية[1].

1.1 الفكر الاقتصادي في العصور القديمة:

سنتعرض إلى الفكر الاقتصادي عند الاغريق والرومان وسنورد فيما يأتي لمحة عن أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها الدارسو ن للظواهر الاقتصادية في هتين الفترتين:

1.1.1 الفكر الاقتصادي عند الاغريق:

تمثل الفكر الاقتصادي في العصور القديمة في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع آنذاك، وهي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي، وعليه من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان، فعند الاغريق خاصة عند أفلاطون وأرسطو وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، فقد مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع، فمجتمعهم كان منظم في صورة دولة المدينة وهو تنظيم فرضته جعرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا، ويجد أساسه في طريقة الانتاج التي كانت سائدة آنذاك.[2]

2.1.1 الفكر الاقتصادي عند أفلاطون:

تناول الفيلسوف الاغريقي أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية" و "القوانين"، حيث يرى نشأة الدولة ترجع إلى اعتبارات اقتصادية فحاجات الانسان متعددة ولابد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يكمن اشباع هذه الحاجات، فقد قسم أفلاطون المجتمع في مدينته المثالية القائمة على تقسيم العمل والاختصاصات الطبقية إلى طبقة الحكام والتي تشكل الفلاسفة والحكماء

[11] القريشي مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2011،ص 20.

[2] دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت،2002،ص 65.

والنبلاء والمحاربون، ولا يحق لهذه الطبقة التملك والتوريث، أما الطبقة الثانية فهي طبقة المحكومين التي تتضمن العمال اليدويين والزراعيين والصناع والحرفيين، ويحق لهم الملكية الفردية على عكس الطبقة الحاكمة لأنهم يهدفون إلى تحقيق الأرباح، بينما آخر طبقة وهي طبقة الرق ويعتبرهم أفلاطون بأنهم العنصر الدائم في الحضارة الانسانية، كما عرف عن أفلاطون تفيضله لفكرة الشيوعية بمعنى وضع الملكية عامة للشعب، وهذا لكي يبعد عن طبقات المجتمع التقاتل فيما بينها على ملكية العقار.

وعليه فمن الأفكار البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات أفلاطون للظواهر الاقتصادية هي تلك التي تخص تقسيم العمل الذي اعتبره ضروري للتقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود، وأكد أيضا أن تقسيم العمل هو الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد بشرط أن يكون هذا التقسيم على أساس المهارات التي يملكها الأفراد بصورة طبيعية، كما تجب الاشارة إلى افكار أفلاطون المتعلقة بالنقود، فقد اعتبرها وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية.[1]

3.1.1 الفكر الاقتصادي عن أرسطو:

ناقض أرسطو أفلاطون في رأيه، ورأى أنه يكمن التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وبين أن الدافع الشخصي هو من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة، كما ظهرت عند أرسطو أفكار اقتصادية من قبيل محاولته تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، حيث فرق بين قيمة الاستعمال التي تعتمد على قيمة منفعة الشيء بالنسبة للشخص، وقيمة المبادلة التي يتم فيها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها مع بعض، واعتبر الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة، كما درس أرسطو الاستغلال بصورة بسيطة تبعا للزمن الذي كان يعيش فيه، فقد فرق بين الثراء الطبيعي وغير الطبيعي، حيث اعتبر استخدام العبيد ثراء طبيعيا بينما اعتبر التجارة ثراء غير طبيعي، كما اعتبر سعر الفائدة والكسب منها ثراء غير طبيعي وقال إن النقود غير منتجة في ذاتها لذلك اعتبر الفوائد مرذولة وتعتبر من قبيل الثراء غير الطبيعي، كما فرق أيضا بين الأموال التي تهلك بالاستعمال والأموال التي لا تهلك بالاستعمال، حيث رأى أن النقود تهلك عند التصرف

[1] عبد الباقي صلاح، ادارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر،2000، ص 32.

فيها أي عند استعمالها في شراء السلع والخدمات، في حين أنها لا تهلك بالاستعمال إذا أخذت وتم احتساب سعر فائدة عليها.[1]

وعليه لم يميز أرسطو فقط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فقط بل استنتج العلاقة التي تجمعهما، وناقش مفهوم الاحتكار كموقف أو سلوك البائع الوحيد في السوق، واختلف مع أفلاطون في نظرته للنقود واعتبر أن استمرار أي مجتمع غير شيوعي تتطلب تبادل السلع والخدمات، وهذا التبادل في بداية الأمر يأخذ صورة مقايضة، وليتفادى الأفراد الصعوبات التي تواجه المقايضة يلجؤون إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للمبادلة، فمناقشة أرسطو لقضية المبادلة المتكافئة قاده الأمر إلى الحديث عن استخدامات النقود كمقياس للقيمة وكوسيط للتبادل.[2]

4.1.1 الفكر الاقتصادي عند الرومان:

بالرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يرقى إلى الفكر اليوناني، إلا أنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها، ومن الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق ليس في التمتع بما يملكه واستعماله فقط وانما سوء الاستعمال أيضا، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأفراد أو الدولة يحاسب عليه القانون،[3] فقد تطرق الكتاب الرومانيون لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء شيشرون "Cicero" وسنيكا "Seneca" ،ومما تعرض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل لحد تشبيهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل الحسد والكراهية التي ينبع عنها الظلم والخضوع.[4]

2.1 الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

في أوروبا في القرون من التاسع حتى الخامس عشر ميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقطاعي فالعلاقات الاجتماعية للانتاج تدور أساسا حول الأرض لتصبح البلورة المادية للملكية العقارية، فقد ارتكوت

[1] عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 33.
[2] نفس المرجع السابق، ص 34.
[3] عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر، نفس المرجع السابق، ص 45.
[4] طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر،2007. ص 36.

الحياة الاقتصادية آنذاك علر النشاط الزراعي[1] واتفق معظم الاقتصاديين بأن فترة العصور الوسطى في أوروبا هي فترة ركود وانحطاط فكري واقتصادي، ولكن لا يمكن اهمال رؤية بعض التطورات في تلك الفترة والتي انتهى خلالها النظام الاقطاعي.[2]

فمن أهم مميزات النظام الاقطاعي حصر ملكية الأراضي الزراعية بعدد قليل من الاقطاعيين والنبلاء وتحول الرقيق إلى فلاحين وأطلق عليهم رقيق الأرض، وبموجب هذا النظام أصبحت حصة الاقطاعي من المنتوج الزراعي يحددها الاقطاعي بنفسه وحصة الفلاح لاتكفيه قوت يومه، ومن مظاهر الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى كذلك سيطرة الكنيسة على النواحي الاقتصادية للمجتمع، فقد ظهر بعض المفكرين الاقتصاديين وكان أبرزهم من رجال الكنيسة، وقد نادى هؤلاء المفكرون باخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الانساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين، فلم يوجد فكر الاقتصادي حقيقي مستقل كعلم بل تابعا لمبادئ الكنيسة.[3]

ويمكن تلخيص أهم ما ميز الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا في فترة النظام الاقطاعي في ظل مبادئ الكنيسة كما يأتي:

- إنطواء الفكر الاقتصادي على تحليل علمي للظواهر الاقتصادية، وانما كان تطبيقا مذهبيا لمبادئ الكنيسة في نطاق الثروة والاقتصاد؛
- فرضت الكنيسة قيودا عديدة على النشاط الاقتصادي؛
- كانت أسس التفكير الاقتصادي في أوروبا متسقة من هذه الناحية مع طبيعة الحياة الاقتصادية الراكدة؛
- إقصرت الأفكار الاقتصادية في هذه الفترة في مسايرة حاجات المجتمع وتطوره، فحلت محلها أفكار المدرسة التجارية في اطار التجارية الرأسمالية4.

3.1.الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الرابع عشر:

[1] دويدار، نفس المرجع السابق، ص73.
[2] القريشي، نفس المرجع السابق ص 51.
[3] نفس المرجع السابق، ص 52.
[4] القريشي، نفس المرجع السابق، ص 58.

برزت في تاريخ الفكر الاقتصادي العربي أسماء كثيرة، وسنركز على اسمين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية، الأولى تتعلق بظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون، والثانية تخص الظاهرة النقدية المستمدة من فكر المقريزي.

1.3.1 الفكر الاقتصادي لابن خلدون:

في نظر ابن خلدون إن العمل هو مصدر القيمة وأن المنفعة شرط القيمة، أي أنه لكي تكون للسلعة أو الخدمة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا، ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة ليبحث في تفسير الثمن الجاري للسوق بدلا عن تفسير الثمن العادل كما فعل باقي الدارسين للظواهر الاقتصادية آنذاك، فتلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي الذي يعتبره أساس العمران الانساني في تطوره، فقد صاغ نظرية القيمة في العمل ودفع بها حتى التوصل إلى فكرة فائض القيمة، وعليه يظهر ابن خلدون في ظل مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيط كرائد لنظرية القيمة في العمل التي ستصبح محور علم الاقتصاد لاحقا.[1]

وعليه فإن من أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ابن خلدون والتي عالج بها بعض الظواهر الاقتصادية في مجتمعه يمكن ايجازها فيمايلي:

- درس ابن خلدون الحاجات البشرية، واعتبر بأن الانسان يحتاج إلى أشياء أساسية وأخرى ثانوية، حيث تنشأ الحاجات الكمالية مع كل رقي وتطور يعرفه المجتمع؛
- درس طبيعة الانتاجية وتقسيم العمل، وأكد على أن انتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، كما ميز بين عوامل الانتاج وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، واعتبر العمل أهمها؛
- درس النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل، وأقر بأن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة العمل، وقام بالتمييز بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة؛
- لقد قام بتحليل الأسعار ووضح تأثير العرض والطلب في تحديد مستوى الأسعار وتقلباتها، كما بحث في أثر اختلاف الثروة فيما بين الدول على طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها، وأثر كل ذلك على مايعرف اليوم بالمستوى العام للأسعار؛

[1] دويدار، نفس المرجع السابق، ص ص 103-104.

- لقد قام بتحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وبين أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل وهو بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاج ودخل أفراد المجتمع، ويدفعهم ذلك إلى توجيه جزء من نشاطهم الانتاجي لانتاج السلع الكمالية وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع أيضا[1].

2.3.1 الفكر الاقتصادي للمقريزي:

رغم تأثر المقريزي بدراسات ابن خلدون، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية فإذا كان تفسير ابن خلدون للظواهر مبني على نظرية القيمة فإن المقريزي فسرها على أساس نقدي، وتتمثل مساهمات المقريزي أساسا في الفكر الاقتصادي من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وبتحليله لبعض المشكلات كالنقود والغلاء وتوزيع المكاسب ومعاملات الأسواق وأكد في كتابه "اغاثة الأمة بكشف الغمة" بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ بداية الخليقة، وأن الرخاء مرتبط بانخفاض الأسعار والذي يرتبط بدوره بأسباب طبيعية كالأمطار التي تزيد من حجم المحاصيل و بالتالي تجفع بالأسعار نحو الانخفاض، أما الأسباب الأخرى للغلاء فقد تكون سياسية مثل تفشي الظلم من قبل الحكام واجتماعية واقتصادية،[2] وعليه فقد اهتم المقريزي بدراسة المشكلات الاقتصادية وقدم أفكارا عن بعض الظواهر النقدية وهو ما ظهر في دراسة أجراها عن ظاهرة المجاعة فمثلا في وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر بين أننا بصدد مواقف تتميز بنقص في انتاج السلع وارتفاع لكل الأثمان، وهذا النقص في الانتاج يرجع حسبه إلى أسباب طبيعية وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية[3]. ولقد أكد المقريزي كذلك على أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء، في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الأفراد، وعليه يعتبر البعض بأن من أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الادارة الاقتصادية.[4]

كما أوضح المقريزي كذلك بأن السبب الارتفاع المستمر في تكاليف الانتاج، يرجع أساسا إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وهنا وضع المفكر الأساس الأول للنظرية النقدية والتي قدمها بعده "فيشور"، ولكن فكر المقريزي كان أعمق من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث نوه ضمنيا على تأثير النقود على كل المتغيرات

[1] القريشي ، نفس المرجع السابق، ص 69.
[2] نفس المرجع السابق، ص 70.
[3] دويدار، نفس المرجع السابق، ص 95
[4] القريشي، نفس المرجع السابق، ص 70.

الاقتصادية وأكد بذلك على عدم حيادية النقود، كما أكد أيضا على فعالية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، ولحل مشكلة كمية النقود طالب المقريزي بأن يتم صك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها، وبين أن النقود الرديئة ستطرد النقود الجيدة من السوق في حالات الأزمات والغلاء وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمى في ما بعد "بقانون غريشام".[1]

4.1. الفكر الاقتصادي للتجاريين والطبيعيين:

لقد مهد انهيار النظام الإقطاع خلال القرن الخامس عشر ظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية.

سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، ونادوا بأنه يجب أن تكون الدولة قوية بثرواتها، وتكمن هذه الأخيرة في مختلف المعادن النفيسة، لذلك يجب أن تعمل الدول على تنمية ثرواتها، وأعتبر التجاريون كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على حساب دولة أخرى. فلقد شهدت هذه الفترة ظهور الدولة الحديثة التي تحكمها مركزية قوية، كان هدفها الرئيسي زيادة الثروة عن طريق تجميع الذهب و الفضة بإتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، وتميزت بالاعتقاد الجازم بمزايا وفوائد تدخل الدولة التي تعتبر هي الوحيدة القادرة على ترجيح كفة الاعتبارات الاقتصادية للمجتمع بأكمله ضد المصالح الشخصية المتناقضة، وفتح أسواق جديدة لتسويق الإنتاج وحماية الاقتصاد الوطني بشكل عام بكل الوسائل، داخليا وخارجيا، وكان الميزان التجاري من وجهة نظر التجاريين تعبيرا عن مدى قوة الدولة.[2]

ويمكن تلخيص أهم المبادئ والأفكار الاقتصادية التي قامت عليها المدرسة الاقتصادية التجارية في النقاط التالية:[3]

- تمجيد المعادن النفيسة الذهب والفضة واعتبارها مصدر للثروة، وقد طالبوا بتنميتها من خلال الحملات الاستعمارية والتوسعية؛

[1] دويدار، نفس المرجع السابق، ص ص 97-98.

[2] سبع أحمد، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7 ،جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2016، ص 156.

[3] الباز محمد الطنطاوي، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة النسر الذهبي، مصر،2000، ص ص 30-31.

- تحقيق ميزان تجاري موات مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل الدولة، وزيادة فائض الميزان التجاري المحقق؛
- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل مراقبة الورادات وتشجيع الصادرات، فحسبهم لا يتحقق الفائض التجاري تلقائيا؛
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة لأنها مصدر المعادن النفيسة، ثم تليها الصناعة لأها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها اهتماما إذ لم يجدوا فيها مصدرا للتصدير؛
- المناداة بالزيادة في العدد السكاني، لأنه مصدر لقوة الدولة من خلال انخفاض الأجور بسبب زيادة الطلب على العمل، ومورد للمحاربين من أجل استخدامهم في الحملات الاستعمارية.

في حين أسس الطبيعيون أو ما يطلق عليهم كذلك بالفيزوقراطيين وعلى رأسهم الفرنسي "كيناي" نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، وأكدوا على أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "كيناي "كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي وذلك بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى

وقد نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة، وقد لخصت سياستهم بعبارة أضفى عليها الزمان شهرة تاريخية كبيرة وهي "دعه يعمل دعه يمر"، وحجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية، فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين، وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي مجالات محددة، كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين، عن طريق التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة، والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية، وكذا القيام بمهام التعليم والصحة وما شابهها.[1]

5.1. الفكر الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة:

[1] سبع أحمد، نفس المرجع السابق، ص 20.

بدأت الثورة الصناعية في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر، و اتخذت شكلها الكامل في مطلع و منتصف القرن التاسع عشر، وأثبتت بالوقائع المادية بأن أغلب استنتاجات المدرسة الفيزيوقراطية كانت بعيدة عن الواقع، وبذلك ظهرت الحاجة إلى مدرسة اقتصادية جديدة بفكر اقتصادي يلائم تغيرات المجتمع ويعلل وشرح الواقع الاقتصادي المعاش، فظهرت عندها المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية.[1]

ظهرت المدرسة الكلاسيكية نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين والاقتصاديين خاصة الانجليز منهم، حيث يلاحظ من خلال دراساتهم أنهم كونوا اطارا علميا وفكريا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والاحاطة بأسرارها[2] وقد ساهم نشر الاقتصادي الكلاسيكي "آدم سميث" لكتابه "ثروة الأمم" عام 1776 في تعزيز واطلاق علم الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته عن باقي العلوم الاجتماعية، حيث حرص المفكر في كتابه على تحديد عوامل الانتاج في رأس المال، العمل والأرض، واعتبار هذه العوامل الرئيسية أساس ثروة الأمم، كما أكد "آدم سميث" على أن النظام الاقتصادي المثالي للمجتمع الرأسمالي هو نظام السوق ذاتي التنظيم، لأنه يقوم على توفير كافة حاجات أفراد المجتمع بشكل تلقائي، كما أنه يساهم في تشجيع الأفراد على العمل.[3]

وعلى هذا الأساس ساهمت أفكار عدد من المفكرين على رأسهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" "جون ستيوارت ميل"،"مالتس" و "جون باتيتس ساي" في ارساء قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ويتميز تفكير هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا علميا دقيقا ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام والتنبؤ بمستقبله، وكان الاعتقاد السائد لدى أنصار هذه المدرسة بوجود قوانين تحكم الظاهرة الاقتصادية، ولقد انقسم المفكرين الكلاسيك فيما يخص نظرتهم نحو مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت دراسات البعض منهم تفاؤلية في حين البعض الآخر تشاؤمية حول مصير النظام الرأسمالي[4].

6.1 مبادئ الفكر الكلاسيكي:

غير أن المفكرين الكلاسيك يتفقون في نقاط مشتركة تكون الأساس العلمي والفلسفي لفكرهم الاقتصادي، والتي تقوم وتتمحور أساسا حول الحرية والملكية الفردية، وسنورد موجزا عن هذه المحاور فيمايلي:

[1] جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص154.

[2] القريشي، نفس المرجع السابق، ص 115.

[3] جميل خالد، نفس المرجع السابق، ص 20.

[4] البيلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 51.

–الفرد ومفهوم اليد الخفية في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة وهذا ما روج له "آدم سميث" في اطار ما سماه اليد الخفية متأثرا في ذلك بتطور النظرية العلمية التي اكتشفت عن طريق التلقائية التي يتم بها توازن الأشياء المادية، حيث أكدوا على وجود ما يشبه يد لا نراها لكنها تقوم في كل مرة وبصورة تلقائية في إعادة التوازن بين المتغيرات، فلقد اعتبروا أن الإنسان أناني بطبعه، لكن ذلك ليس سيئا بالضرورة لأنه سيحقق المنفعة العامة انطلاقا من سعيه نحو تحقيق مصلحته الخاصة، ومن نتاج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية، وجدوا أن باقي المتعاملين الاقتصاديين في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا يتكفل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق العامة المنفعة.[1]

فالمقصود باليد الخفية هو نظام الأسعار المفترض سيادته في ظل المنافسة الحرة في السوق الذي يزود المجتمع بالسلع والخدمات المطلوبة كما ونوعا بأقل تكلفة ممكنة، وهنا افترض الكلاسيك أن المصلحة الشخصية هي المحدد وعنصر استقطاب وجذب لباقي العناصر نحو سلعة معينة، فإذا تجاوز عرض سلعة ما في السوق الطلب عليها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض ثمنها، وهنا فإن بعض عناصر الإنتاج أو كلها ستحصل على مكافأة أقل من المعدل الطبيعي باعتباره الحد الأدنى الذي يتعين أن يحصل عليه كل عنصر للبقاء في إنتاج السلعة، وعليه فإن المصلحة الشخصية تجعله يغير نشاطه الإنتاجي وينتقل إلى سلعة أخرى، مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلعة الأولى إلى أن تصبح معادلة للطلب عليها أو أقل منه فيرتفع ثمنها، وارتفاع الثمن يجعل عناصر الإنتاج المساهمة فيها تحصل على مقابل يفوق المعدل الطبيعي، مما يزيد من إنتاجها فتصبح الكمية مساوية للطلب عليها وهكذا.[2]

–الحرية الاقتصادية الكاملة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

[1] بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 314.

[2] بويلي سكينة، نفس المرجع السابق، ص ص 316-317.

من مبادئ الفكر الكلاسيكي والتي تتناسب مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الحرية الكاملة والشاملة للتملك والتعاقد والإنتاج والأسعار والتبادل والاستهلاك، فالمصلحة العامة تتحقق في اطار تحقيق المصلحة الخاصة عن طريق اليد الخفية وآليات السوق المسؤولة عن احداث توازن تلقائي في المصالح.[1]

–قانون ساي للعرض والطلب في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

لخص ساي قانونه في عبارة "العرض يخلق الطلب الخاص"، فتبين هذه العبارة العامية رؤية الكلاسيك أن الأفراد يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن، الذي يسمح لهم بإقتناء اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وعليه يندرج سلوك الأفراد ضمن فكرتين، الأولى أنهم يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة، والثانية تتعلق بالمنفعة المباشرة للنقد معدومة، وعليه فإن مضمون "قانون ساي "يتمحور أساسا على أنه بقدر ما يكون المنتجون متعددين والمنتجات كثيرة تكون المنافذ (امكانية التصريف) سهلة ومتنوعة وواسعة، ذلك أن القوة الشرائية التي يتم إيجادها بواسطة المنتج الجديد تستخدم في نهاية المطاف لشراء المنتج ذاته، لأن الموارد التي يتم توزيعها لإنتاج هذا المنتج تكون مساوية لقيمة هذا المنتج، ومن ثم فإن سعة المنافذ او الاسواق تقاس بتكاليف الإنتاج،[2]

وتفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وهو ما يعني أن المنتجات هي التي تشتري المنتجات، والأفراد يشترون ما يرغبون[3] فيه بما ينتجون، وعلى ذلك كلما زاد إنتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر، وما يجب الإشارة إليه أن تحقيق "قانون ساي" لا يعني ان كل الاسواق متوازنة، فقد يوجد هناك نقص في الطلب على سلعة او خدمة، كما قد يوجد نقص في عرض سلعة او خدمة، إلا أنه لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب على المستوى الكلي، أي لا يمكن أن توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي.

–السوق في اطار المنافسة الكاملة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

فلقد اعتمد الكلاسيك على مبدأ المنافسة الكاملة في تحليلهم للظواهر الاقتصادية، وأكدوا على أن كل الأسواق سواء أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتضمن هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة

[1] البلاوي حازم، نفس المرجع السابق، ص 56.
[2] داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن،2010، ص21.
[3] داود حسام علي، نفس المرجع السابق، ص ص 21-22.

تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، فمبدأ حرية الأسواق وفاعليتها ليس مر تبطا فقط بالأسواق الداخلية لاقتصاد ما، بل الأمر ينطبق أيضا على السوق الدولية التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير، فكانت الأفكار الاقتصادية لآدم سميث أو دافيد ريكاردو في اطار نظرية الميزة النسبية تنصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي، كشيوع واتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها، فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول، فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود.[1]

–التشغيل الكامل للموارد في النظرية الاقتصادية للكلاسيكية:

يؤمن الكلاسيك بسيادة الاستخدام الكامل، فتوازن الاقتصاد حسبهم يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموار،[2] وعليه استبعاد حدوث بطالة عامة واجبارية، وان حدث ذلك فان قوى العرض والطلب كفيلة باعادة التوازن لسوق العمل، فقوى السوق ومرونة الأسعار والأجور ومعدل الفائدة تقوم تلقائيا بإستعادة التوازن في الأسواق إن حدث أي اختلال.

–دور الدولة في النشاط الاقتصادي للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

المبدأ بسيط، إذا تمتع النشاط الأفراد بالحرية الاقتصادية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فعليه حسب الكلاسيك يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فحسب الكلاسيك إذا تدخلت الدولة في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعال المعتمد على اليد الخفية بشكل قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة، التي يراها رواد المدرسة الكلاسيكية أفضل ما يمكن الوصول إليه، وبالتالي فلا يوجد شيء أفضل تستطيع الدولة أن تقدمه للاقتصاد، وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه هو أن تكون

[1] البلاوي، نفس المرجع السابق، ص 58.

[2] النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 227.

"سكرتارية" لرجال الأعمال تساعدهم وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق.[1]

–نظرية القيمة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ان القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها، وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان، وقد عرفت هذه النظرية بنظرية القيمة في العمل، فقد اعتبر "آدم سميث" أن العمل هو أفضل مقياس يمكن أن نعبر به عن القيمة حاضرا ومستقبلا، وذلك لاعتقاده أن قيمة العمل لا تخضع للتغير عبر الزمن فمثلا عندما نقول أن قيمة سلعة ما، هي عشر وحدات ساعات من العمل، فإن ذلك العمل يبقى صالحا وسليما مهما انتقلنا عبر الزمن والمكان، ونجد نفس المرجعية أيضا (مرجعية نظرية القيمة في العمل) عند "دافيد ريكادو" حيث ينطلق "دافيد ريكاردو" من أن التغيرات في قيمة النقد لا تسمح له بأن يكون معبرا وحافظا ملائما للقيمة، ذلك أن التغيرات في قيمة النقد قد[2] تؤدي من خلال التغيرات في مستوى الأسعار إلى إخفاء آثار التغيرات في كميات العمل الضرورية لإنتاج السلع والخدمات.

–نظرية الانتاج في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ترتكز نظرية الانتاج على نظرية القيمة في العمل، وقد شهدت تطورا هاما على يد المذهب الكلاسيكي، فالإنتاج يتمثل في خلق المنافع أو زيادتها، ويختلف بذلك عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين، وعناصر الإنتاج هي العمل ورأس المال والطبيعة، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي، وقد اهتم الكلاسيك بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج، وهما ظاهرة تقسيم العمل، وقانون الغلة المتناقصة فذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تحسين نوعه، ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) أدعى إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ، كما ذهب إلى أن بلوغ درجة

[1] البلاوي، نفس المرجع السابق، ص 60.

[2] بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في احداث الأزمات، مذكرة ماجستير في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011 – 2012، ص 73.

عالية من التخصص، وتقسيم العمل، يتوقف على مدى اتساع السوق، أما قانون الغلة المتناقصة فقد أعطى له الكتاب الكلاسيكي أهمية خاصة في تحليلهم، فعلى أساسه تقوم نظرية ريكاردو في الريع، ونظرية مالتس في السكان، ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، فإن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية مرحلة تزايد الغلة، ولكن بعد حين فإن الزيادة في الناتج الكلي تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده أقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير مرحلة تناقص الغلة.[1]

–نظرية الأجور في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسيك بمفهوم الأجر الطبيعي أو ما يسمى بنظرية حد الكفاف، وذلك افتراض أن ما يتقاضاه العامل في ظل نظام الأجر هو نفس ما كان يتقاضاه العبد أو الرقيق في ظل العبودية،وطور "جوزيف شومبيتر" و"آدم سميث" نظرية تكاملية حول الأجور،حيث ركز "سميث" على دراسة قوانين توزيع القيمة بين العمال والرأسماليين وصاحب الملكية، واعتبر أن الأخيرين لهما مقابل، أما العمال فيأخذون البواقي فيرى الكلاسيك أن أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتخفيضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على هذه السلع والخدمات، وهذا الأمر يشجع أصحاب العمل على زيادة انتاجهم، ومن ثم يزيد الطلب على العمل، على أساس أن العمل حسب الكلاسيك كأي سلعة في السو ق، فإن مستوى الأجر هو الذي يعادل بين العرض والطلب على العمل[2].

–نظرية الريع في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

لقد ارتبطت نظرية الريع في اطار الفكر الكلاسيكي "دافيد ريكاردو"، والذي اعتبر أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى ريعا، ويختلف هذا الريع باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأراضي الزراعية متفاوتة في خصوبتها ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات أرباح أعلى من غيرهم، وهذا ما سمي فيما بعد "بالريع التفاضلي" أو "الفرقي الريع".[3]

[1] بوزيدي جمال، نفس المرجع السابق، ص ص 73–74.
[2] الشطا حماد محمد، النظرية العامة للجور والمرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982، ص 132.
[3] نفس المرجع السابق، ص 132.

–نظرية الربح و سعر الفائدة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ان التحليل الكالسيكي يفترض عدم وجود عالقة بين كمية النقود وسعر الفائدة، حيث يتحدد هذا الأخير في الاقتصاد الحقيقي العيني بعيدا عن أي عالقة بالنقود، وركز الفكر التقليدي بصدد التوازن الاقتصادي على التشغيل الكامل الذي يستند على دعامتين تتعلق الأولى بمرونة الأجور والأسعار من جهة، وموائمة سعر الفائدة التامة بين الادخار والاستثمار من جهة أخرى[1] كما أن ساي قام بالفصل بين الفائدة والربح وقال إن عناصر الإنتاج هي الأرض ودخلها الريع، والعمل ودخله الأجر، ورأس المال ودخله الفائدة والمنظم ودخله الربح، و يعتبر ساي في تفسيره للفائدة أنها من جهة إيجار لرأس المال، ومن جهة أخرى تمثل علاو ة لتأمين مقابل الخطر الذي يتعرض المقرض في حالة عدم استرداد رأس المال المقترض، كما أن معدل الفائدة يخضع لحجم رؤوس الأموال المتاحة، وبالتالي يتحدد بالعرض والطلب في سوق رأس المال، وحسب ساي أيضا، فإن هذا الحجم هو المحدد الوحيد لمعدل الفائدة، ولذلك لا يصح الخلط بين النقد ورأس المال، إذ أن ندرة النقد لا تؤثر في معدل الفائدة، فما يتم إقراضه سواء كان نقدا أو سلعة، ما هو إلا قيمة متراكمة مخصصة للتوظيف، وبذلك يعتبر سعر الفائدة في الفكر الكلاسيكي سعرا لرأس المال وليس ثمنا للنقد، فسعر الفائدة هو سعر استخدام ر ؤوس الأموال فهو مقابل لخدمات رؤوس الأموال تماما مثل إيجار سلعة ما بدلا من شرائها، فهو شراء لخدمة رأس مال ما فأي سلعة كانت، يمكن أن تستخدم في صورتين الأولى التمتع بها باعتبارها سلعة، والثانية التمتع بها باعتبارها خدمة لرأس المال، وهكذا فان سعر الفائدة يتحدد في سوق رأس المال وليس في سوق النقد وهو بذلك يعتبر سعر التوازن بين الادخار والاستثمار.[2]

–نظرية السكان في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

لقد تعرض الكلاسيك إلى المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالوضعية الاقتصادية، من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، وفي ذات السياق الكلاسيكي فقد أكد "آدم سميث" أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثيرا كبيرا في الكثافة السكانية، كما حاول "دافيد ريكاردو" أن يبرهن على وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره، إلا أن من بين ما تقدم يمكن القول إن من أبرز

[1] خليل سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982،ص193.

[2] بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في احداث الأزمات، مذكرة ماجستير في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011 – 2012، ص ص 78-79.

وأشهر النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي والقس الانكليزي "روبرت مالثوس" (1776-1834) في كتابه "تجربة حول قانون السكان" والتي لازالت موضع جدل ونقاش في كثير من الدراسات الاقتصادية لحد الآن، فلقد اعتبر "مالثوس" أن قدرة الإنسان على الإنجاب أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة، فحسبه فإن قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش، ويمكن صياغة ذلك حسابيا بأن تزايد السكان يتم وفق متتالية هندسية بينما لا تزيد وسائل العيش إلا وفق متتالية حسابية، وبناءا عليه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة و مجاعة مخيفة، واضطرابات عنيفة تهدد البشرية وأمن الغذائي العالمي و تعصف بكيانه واستقراره.[1]

–نظرية التخصص وتقسيم العمل في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

اصطلاح التخصص في العمل يمكن استعماله في الصناعة والزراعة والتجارة وفي حقل الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى أعمال بسيطة يؤديها الاختصاصيون والمهنيون ذوو الممارسة والمهارة والخبرة والمؤهلات العلمية، وقد نادى الكلاسيك وعلى رأسهم "آدم سميث" بضرورة التخصص وتقسيم العمل، لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج حيث يتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل.

–نظرية التجارة الدولية في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

نادى الكلاسيك بحرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية وغير جمركية على الصادرات والواردات وبالإستناد إلى مفهومهم للقيمة بنوا نظريتهم في التجارة الخارجية على مبدأ التقسيم الدولي للعمل. ولقد افترض الكلاسيك وجود دولتين وسلعتين والتبادل يأخذ شكل مقايضة، وعوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل لتحسين إنتاجية واحد هو العمل، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل و العوامل المتاحة والتي تتمثل في العمل، كذلك افترضوا ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع اهمال تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التأمين، مع التوظيف الكامل وزيادة السلع المنتجة وعوامل الإنتاج وحرية حركة عوامل الإنتاج بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة وعدم قابلية التنقل بين الدول،

[1] هاشم اسماعيل محمد، الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية، مصر،1970، ص 90.

وهذه الفرضيات تكون دائما في اطار سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية المبدأ الرئيسي لفكرهم.[1]

–دور النقود في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

انطلاقا من نظرية القيمة في العمل اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أنه من الخطأ اعتبار النقد وحدة للعد ومقياسا للقيم، كما كتب "ساي" قد يكون أكثر حقا ولكن ليس أكثر تأسيسا أن نعتبر أداة العد أو النقد مقياسا للقيم، فقد تسمح بتقدير قيمة الأشياء ولكن لا تقيسها، فالنقود ما هي إلا أداة لتسهيل المبادلات، وأن الكمية التي يحتاجها أي بلد تتحدد بمجموع المبادلات التي تستوجبها ثروة هذا البلد ونشاطه الصناعي، فقيمة النقد المتداول في أي بلد، وبغض النظر عن المادة المصنوع منها، تتولد عن استعمالاته، وهو يمثل جزءا من ثروة هذا البلد، تماما مثل أي سلعة أخرى"،[2] فالنقود بالنسبة للكلاسيك أداة لتسهيل المبادلات ولاتمام المعاملات التجارية، فهي وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة، ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل.[3]

–الثروة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة، من العمل ورأس المال والأرض وكذلك الأعمال الحرة، وأهم عوامل الانتاج هو العمل، فالعمل حسبهم هو الذي يخلق الثروة، فضلا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وهتموا بالتبادل التجاري الدولي، ورأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة، لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد.[4]

2.6.1 الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي:

[1] خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الاوروبي، مذكرة ماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، 2011- 2012، ص 13.

[2] رحيم حسن، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002، ص 47.

[3] رحيم حسن، نفس المرجع السابق، ص ص 47-48.

[4] نفس المرجع السابق.

لا يمكن لأحد أن ينكر اسهامات المدرسة الكلاسيكية في تطور الفكر الاقتصادي، بفضلها أصبح الاقتصاد علما مستقلا، وكذلك قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد، والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير، ولكن رغم ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات موجهة إلى طريقة البحث التي اعتمدت عليها من جهة، ومن حيث التحليل الاقتصادي للظواهر من جهة أخرى، وسنشير فيمايلي إلى بعض منها:[1]

–من حيث طريقة البحث:

اعتقد الكلاسيك بوجود قوانين عامة تنطبق على الاقتصاد في شتى الأماكن والأزمان دون تمييز، كما لم تهتم هذه المدرسة بدراسة التاريخ الاقتصادي واتبعت طريقة الاستنتاج التجريبي، واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها ولما كانت المجتمعات تتغير فإن القوانين الاقتصادية تتغير، ولهذا لا يمكن الاعتماد في البحث عن الطريقة الاستنتاجية التجريبية التي طبقها الكلاسيك.

–من حيث جهة التحليل الاقتصادي:

في اطار نظرية القيمة للكلاسيك، لا يمكن اعتبار العمل العنصر الانتاجي الوحيد بل هناك الطبيعة ورأس المال، كما لا يمكن رد بقية هذه العناصر الانتاجية إلى عنصر العمل أو قيامها به، كما أهملت النظرية الجانب الشخصي في القيمة وهو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك[2].

وفيما يخص نظرية التوزيع اتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى النظر للتوزيع على أنه يتحدد طبق للنظرية الحدية فالأجر يتحدد على أساس الانتاجية الحدية للعمل وسعر الفائدة يتحدد على أساس الانتاجية الحدية لرأس المال وهكذا، على عكس الكلاسيك.

وبالرجوع إلى النظرية النقدية أهمل الكلاسيك وظيفة النقود كمخزن للقيمة مع أنها وظيفة لا تقل في أهميتها عن وظيفتها كوسيط للمبادلة، ولقد وجهت مجموعة من الانتقادات لموقف الكلاسيك لإهمالهم للنقود في تحليلهم للظواهر الاقتصادية وفي اعتبارها مجرد ستار لا يؤثر على سير هذه الظواهر .
كما وجهت انتقادات لنظرية التجارة الخارجية للكلاسيك، بحيث لم تدخل النقود والاسعار في بحثهم للتجارة الخارجية، كما لم يهتموا بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات إذا ما تركت الحرية كاملة للتجارة الدولية،

[1] هاشم اسماعيل محمد، نفس المرجع السابق، ص ص 91-92.
[2] رجب عزمي، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، لبنان، 1985، ص 103.

حيث خدمت النظرية الكلاسيكية في البلدان المتخلفة صناعيا بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعيا.

وأكثر ما انتقد الفكر الكلاسيكي كان مبدأهم المتعلق بالتشغيل الكامل للموارد خاصة من انصار النظرية الكينزية، حيث أوضح كينز أنه بدلا من أن يؤدي انخفاض الأجر من القضاء على البطالة كما يعتقد الكلاسيك، فإن هناك احتمالا لأن يؤدي إلى زيادتها، حيث أن انخفاض الأجر يترتب عليه انخفاض دخل العمال، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع سيؤدي إلى تخفيض الإنتاج والتخلص من جزء من العمال فتزيد البطالة، كما أوضح كينز أنه ليس من الضروري أن تتحقق دائما حالة التشغيل الكامل لكل العمال، بل يبقى مستوى التشغيل لمدة طويلة عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل فتكون هناك بطالة شبه مستمرة وخاصة في البلدان الرأسمالية المتطورة.

7.1 الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد، نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة دون سابق تعارف بينهم، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدية[1] فالمدرسة النيوكلاسيكية أو كما يطلق عليها البعض المدرسة الحدية هي محاولة فكرية وأكاديمية للاستمرار في نشر مبادئ الحركة الليبرالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وينقسم الفكر النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها "كارل منجر" وتضم "بوم بافرك" و"فون فيزر"، والمدرسة الفرنسية التي أسسها "فاليراس"، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها "جيفونز" و"مارشال"، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال "جون بيتس كلارك "فالمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب "كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم وتكمن أهمية هذه المدرسة في الأفكار التي نادت بها، والتي ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطوير أدواته التحليلية وتفسير الغموض الذي يكتنف السلوك الاقتصادي للافراد.

1.7.1 مبادئ الفكر النيوكلاسيكي:

[1] رجب عزمي، نفس المرجع السابق، ص ص 103-104.

لعل ما يجمع ممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات المختلفة إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ الآتية:[1]

- ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على المفهوم الحدي أي نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية، وتم استخدام مفهوم النقطة الحدية في كل نظرياتهم الاقتصادية؛
- اهتمت هذه المدرسة بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من اهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي؛
- افترضت هذه المدرسة أن الأفراد يتصرفون تصرفا رشيدا في ما يتعلق قياسهم للمنفعة الحدية من استهلام السلع والخدمات، وعند موازنتهم للحاجات والمنافع المستقبلية؛
- سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية ونادت أيضا بمبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والقوانين الطبيعية اذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل؛
- تم بناء تحليلهم الاقتصادي على المنافسة الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية التي يسود فيها الاحتكار المطلق؛
- أصبح الاقتصاد بحسب المفهوم الحدي علما غير موضوعي بمعنى أنه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي تمثل ظاهرة ذهنية ونفسية خاصة بالفرد، بالمقابل افترضت هذه المدرسية القياس الكمي لهذه المنفعة ولبقية الظواهر الاقتصادية؛
- الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر، فإذا ركزت المدرسة الكلاسيكية قبلهم على تكاليف الانتاج بمعنى العرض وجعلته محدد للسعر، فإن "ألفريد مارشال" اعتبر أن كلا من العرض والطلب يتدخلان في تحديد السعر التوازني؛
- استخدمت هذه المدرسة الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل الظواهر الاقتصادية قابلة للقياس[2].

2.7.1 الانتقادات الموجهة للفكر النيوكلاسيكي:

على الرغم من الاسهامات الفكرية الكبيرة التي قدمها الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، إلا أنه تعرض إلى العديد من الانتقادات فيما يخص مضمون التحليل الاقتصادي،[1] فعلى صعيد الفكر وجدت المدرسة

[1] عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، دمشق، دار طلاس، 2009، ص 152.
[2] عمرو هشام محمد، نفس المرجع السابق، ص ص 152-153

النيوكلاسيكية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي لأنها اعتمدت في تحليلاتها على الوحدة الاقتصادية، إذ كان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادية لعام 1929 حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أو النيوكلاسيكيون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد، وليست المشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصادالقومي، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك الجزئي، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه.[2]

8.1 الفكر الاقتصادي الكينزي: لما عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكة في تغيير الأزمة الإقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وعدم إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني "جون منيارد كينز"، والذي عارض الفكر الكلاسيكي.

1.8.1 مبادئ الفكر الكينزي:

وقامت نظريته على أسس قوانين تختلف عن تلك الكلاسيكية والتي ترتكز بصفة عامة على الأفكار التالية:[3]

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الإستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الإستقرار الإقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الإستقرار الإقتصادي، أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الإستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي؛
- يؤكد الكنزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الإقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب مشكلة تفاقم مشكلة التضخم؛
- يؤكد الكنزيون على أهمية الدور الإقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدم، وأن قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك؛

[1] نفس المرجع السابق.
[2] دويدار، نفس المرجع السابق، ص 269.
[3] رجب عزمي، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، لبنان، 1985،ص 116.

- إن العلاقة السببية في نظر الكنزيون هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي؛
- المدرسة الكينزية تركز أساسا على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومنه المقاربة التي تقدمها لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية، ذلك أن السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكل ، ومنه زيادة حجم الناتجّ ي الفعال المحلي وزيادة مستوى التوظيف، فحل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم؛
- يعترف الكينزيون أن زيادة حجم الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، لكنهم يسارعون إلى القول أن ذلك لا يمثل عائقا كبيرفي حالة عدم التوظيف الكامل للموارد، لأن العرض الكلي سيستجيب للزيادة في الطلب الكلي الفعال، فالكينزيون يعتبرون أن تطبيق أي سياسة مالية ونقدية إنكماشية لن تكون فعالة وكافية لكبح حدة التضخم، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الإنخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة[1].

المواضيع التي عالجها "كينز" تستند على بعض العناصر المتغيرة المرتبطة مباشرة بالتفاعلات النفسية للجماعات الانسانية، بوصفها مستهلكة ومدخرة ومستثمرة أو منتجة للأموال الاقتصادية، وقد أورد "كينز" ثلاثة من هذه العناصر:[2]

–النسبة الحدية للاستهلاك:

أو ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك، وهنا فصل "كينز" في كيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الانفاق المباشر وبين الادخار.

–الفعالية الحدية لرأس المال:

أو الربح الحدي لرأس المال، ويقصد به تقدير المنظم للربح الذي يدره رأس المال المنتج أو وسائل الانتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استبدال وسائل الانتاج؛

–سعر الفائدة:

[1] رجب عزمي، نفس المرجع السابق، ص ص 116-117

[2] نفس المرجع السابق.

تبعا لكمية النقود المتداولة وا أي ٍ ويتحدد سعر الفائدة حسب "كينز" إقبال الأفراد على الادخار وتفضيلهم الاحتفاظ بالنقود السائلة، ويؤكد "كينز" أن الدخل الفردي العامل الأول الذي يؤثر في اتجاه كل من الاستهلاك والادخار.

2.8.1 الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي:

اعتمدت معظم الدول على نظرية "كينز" في التمويل بالعجز للحد من حالات الكساد أو الركود لكن ذلك لم يقترن في أغلب الحالات بهبوط في استهلاك القطاع الخاص، بل إن النزعة الاستهلاكية العالية التي ظهرت مع ما رافقها من حملات إعلانية أدى إلى ارتفاع سريع في إنفاق القطاع الخاص ومع تزايد وتوسع إنفاق القطاع العام والخاص تحمل الاقتصاد أعباء الطلبات المتزايدة وعجز عن إشباعها في ظل محدودية الموارد، فظهرت مشاكل عويصة واجهت الاقتصاد، اعتبرت كانتقادات وجهت للفكر الاقتصادي الكينزي نورد فيمايلي بعضا منها:[1]

–تسارع معدل التضخم:

وذلك بسبب المبالغة في التوسع النقدي، حيث ارتفعت الأسعار بأكثر من ستة أضعاف من عام 1950 إلى عام 1980، وأدى التضخم إلى التأثير سلبا على كفاءة الاستخدام وعدالة التوزيع وأدى في نهاية المطاف إلى الكساد التضخمي، أي ارتفاع الأسعار والأجور معا إلى جانب انخفاض الطلب وتدني الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة والقدرة الإنتاجية الفائضة؛[2]

حالة التعب الشديد في أسواق القطاع الأجنبي وكذلك في أسواق الأسهم والسلع:

أصبحت الأسواق الرأسمالية متقلبة إلى درجة لا تحتمل من جراء السيولة المفرطة في الأسواق المالية وبلغت حد الخطورة ولا يوجد ما يمكن فعله حيال ذلك، مع تسجيل حالات عجز كبير في الميزانية، وأسعار فائدة وأسعار الصرف غير مستقرة، وتحركات عشوائية في الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود الوطنية. ومن الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار، التوسع أو الانكماش المفرطين في الائتمان في النظام المصرفي القائم على أساس الفائدة،

[1] بويلي سكينة، نفس المرجع السابق، ص ص 427-428

[2] نفس المرجع السابق.

وغيرها من المشاكل والأزمات التي تعتبر طابع الانتاج الرأسمالي، وهذا كله أدى إلى زيادة أعباء خدمة الديون الناجمة من حالات عجز الميزانية من خلال الاقتراض على نطاق واسع من الداخل والخارج؛[1]

–استنزاف الموارد غير المتجددة والأخطار البيئية:

هناك إدراك عام بأن التصدي للأزمة البيئية العالمية يحتاج ما لا يقل عن تغيير في ادارة السياسة العالمية، ومع وجود مقترحات عديدة إلا أن القليلين يدركون أن إحدى الاحتياجات الأساسية التي لا مفر منها هو الاتجاه نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية وبأنماط حياة أكثر بساطة بعيدة عن عطالة الترف.

ثانيا: الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية

ان مصطلح النظام الاقتصادي يتم تداوله كثيرا في مجال الاقتصاد، فيوجد فرق بين الاقتصاد كعلم والنظام الاقتصادي، فعلم الاقتصاد يدرس مختلف الظواهر الاقتصادية كما سبقت الاشارة في التعريفات الواردة سابقا، بينما الاقتصاد كنظام فهو يشير إلى الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية وحل مشاكله الاقتصادية فالنظام الاقتصادي بأنه ذلك التنظيم الذي يرضى به المجتمع لتوجيه نشاطه الاقتصادي بهدف اشباع حاجات أفراده، وتحديد الأسلوب الملائم لانتاج الموارد وتوزيعها عليهم تحقيقا لهذا الهدف[2]، وعلى هذا الأساس فالنظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعدِ والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، حيث تتفاعل هذه العوامل فتكسب النظام الاقتصادي وضعا أو شكلا متميزا عن غيره من النظم، هذه العناصر الرئيسية هي:[3]

–القوى الإنتاجية:

ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة، وتتضمن هذه الوسائل أولا المواد الفنية والاقتصادية والتي تتمثل في أدوات الإنتاج وتجهيزاته والتي تستخدم في عملية الإنتاج وثانيا الموارد البشرية والتي تتمثل في الأفراد أنفسهم بإمكانياتهم الفنية.

[1] داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن،2010 ، ص61.
[2] عبد العزيز صبري، النظم الاقتصادية المعاصرة، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2005، ص 04.
[3] أحمد جامع، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1986 ،ص ص 57-58.

–علاقات الإنتاج:

ويقصد بها الروابط التي تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل لإنتاج من ارض وما تحتها ومصانع) 2)وأدوات الإنتاج وغيرها

–علاقات التوزيع:

ويقصد بها كيفية توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع، وما إذا كان التوزيع فرديا تستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي، أو جماعيا ينال فيه كل فرد أسهم في عملية الإنتاج نصيبا من هذا الناتج يتناسب مع مقدار إسهامه في الإنتاج[1].

وعلى هذا لأساس فأبعاد المشكلة الاقتصادية في **ماذا؟** ... **وكيف؟**... **ولمن ننتج؟**، وضمان النمو الاقتصادي، لا تقتصر على مجتمع دون آخر، فهي مشاكل تنجم عن ندرة الموارد (عوامل الإنتاج) التي تعاني منها جميع المجتمعات بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي تتبعه، وسواءً كانت هذه المجتمعات صغيرة جدً ا أو كبيرة جدً، وهناك أنماط لحل المشكلة الاقتصادية هي:

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ساد هذا النظام في أوروبا بعد انهيار النظام الإقطاعي، ويقوم هذا النظام على عدة أسس:

1.الملكية الخاصة لمختلف عناصر الإنتاج: أي سيطرة القطاع الخاص على مختلف النشاطات الاقتصادية ويقتصر دور الدولة على رعاية العادلة والأمن وتوجيه النظام الاقتصادي.

2.الحرية: اعتماد هذا النظام على الحرية التامة إذ أنّ شعاره "دعه يعمل اتركه يمر"

3.تحقيق المصلحة الخاصة: أي أنّ لفرد يهدف إلى تحقيق مصالحه الشخصية أولا ومصلحة الجماعة أخيرا، فعلى حد تعبير آدم سميث أنّ هناك يد خفية تدفع كل فرد للسعي نحو تحقيق مصلحته الفردية ومن ثم يصل إلى تحقيق المصلحة العامة.[2]

[1] خبابة عبد الله، بلاطة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 32 .
[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

4.المنافسة: وهي عبارة عن التنافس بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في السوق .ويتم التعرف على (ماذا ينتج) عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، فالسلع و الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها، الأمر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح أو العكس صحيح كما يتم التوصل إلى (كيف تنتج) عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع تكاليف الإنتاج، للتعرف على معدلات الر بح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي، وبالطبع سيتم تخصيص الموارد الإنتاجية الأكثر كفاءة لتحقيق أكبر ربح صافي ممكن.

ناحية أخرى، وبالطبع ن يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله، فتزيد قوته الشرائية، فيزيد نصيبه ن الناتج الوطني والعكس صحيح.[1]

2.1 مزايا النظام الرأسمالي:

تضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي مجموعة من الأسس والخصائص تتوافق مع الطبيعة الانسانية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح، وعلى هذا الأساس يمكن اجمال بعض الجوانب الايجابية لهذا النظام فيمايلي:[2]

تطور العملية الانتاجية وحدوث طفرة في الانتاج:

لقد كانت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور لأساليب الانتاج من أسباب ظهور النظام الرأسمالي، وتحسين كبير في تنظيم العملية الانتاجية، فلقد حقق هذا النظام طفرة انتاجية كما ونوعا؛

تحسين مستوى المعيشة نسبيا:

لقد نتج عن التطور الكبير في وسائل الانتاج والعملية الانتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة ارتفاع في مستوى المعيشة، بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبقتي المجتمع؛

كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص 19.

[2] طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007،ص52.

على اعتبار أن الهدف من أي نشاط اقتصادي في اطار النظام الرأسمالي هو تحقيق الأرباح، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الانتاج المختلفة وبأفضل طريقة ممكنة تكفل انخفاض التكاليف من أجل تحقيق أكبر الأرباح.

3.1 عيوب النظام الرأسمالي:

على الرغم مما يتضمنه النظام الرأسمالي من مجموعة من الأسس والخصائص التي تبدو في ظاهرها صالحة ومغرية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح فإن له مساوئ عديدة أهمها:[1]

–استفحال ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية، و إلى استغلال المستهلكين من طرف أصحاب رؤوس الأموال؛[2]

–سوء توزيع الدخل والثروة:

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظر ا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الذين يحصلون الريع الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلا أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن

[1] الأنصاري علي فيصل علي، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية، جامعة 2008-2009. ص ص 23-25.
[2] نفس المرجع السابق.

الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، واعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض، لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي؛[1]

–انتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين، مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية، من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية،[2] مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه أصحاب العمل إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة، و هكذا البطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة وتفاقمها. ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصا في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فالتقلبات الاقتصادية بين الرواج و الكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود؛[3]

–الحرية الوهمية:

[1] طلبة مختار عبد الحكيم، نفس المرجع السابق، ص ص 45-46.

[2] نفس المرجع السابق

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص 21.

الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل على سبيل المثال،لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة المعاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد. وكذلك الحال بالنسبة لحرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضا ، وانما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تستطيع اشباع حاجاتها[1].

4.1 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي:

ان جهاز الثمن في النظام الرأسمالي يتكفل بتنظيم النشاط الاقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي إلى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يدفعهم إلى التوسع في العملية الانتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه انخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الانتاج على القطاعات الانتاجية تبعا لرغبات المستهلكين، فازدياد الطلب على السلع يؤدي إلى ارتفاع اسعارها، والعكس يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض أرباح منتجيها وانكماش انتاجها أو توقفه، كما ينذر ارتفاع الأثمان بالندرة النسبية للسلعة ما يؤدي إلى انخفاض الكميات المستهلكة، فدور الثمن في تحديد الاستهلاك لا يقل عن دوره في تنظيم الانتاج، فالطلب الكلي ينخفض بارتفاع الأثمان ويرتفع بإنخفاضها، كما أن الأثمان تؤدي إلى تحويل عوامل الانتاج من الصناعات التي انخفضت أثمان منتجاتها إلى الصناعات التي ارتفعت أثمان منتجاتها، وعلى هذا النحو يتم توجيه الموارد الاقتصادية حسب تفضيلات الأفراد تطبيقا لمبدأ سيادة المستهلك[2] وبناءا عليه، فإنه في ظل مبادئ النظام الرأسمالي التي تم الاشارة إليها سابقا، فجهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي.

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص 21.

[2] طلبة مختار عبد الحكيم، نفس المرجع السابق، ص ص 48-49

الاشتراكية اصطلاح واسع المعنى وفق اختلاف المذاهب العديدة المنطوية تحت لواء النظام الاشتراكي كمدارس ومذاهب مختلفة، والقاسم المشترك بين هذه التيارات رغم تباين اتجاهاتها واختلاف نزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية، ومناصر لفكرة إلغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، فالنظام الاشتراكي نظام تمتلك فيه الدولة عوامل الانتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط المركزي.[1]

1.2 مبادئ النظام الاشتراكي:

يقوم الفكر الاشتراكي أساسا على فكرة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار المترتبة عن التراكم الرأسمالي تزايد وتركز الثروة في أيدى مجموعة قليلة من الأفراد، ولايجاد فرص أكثر لتشغيل العمال مع السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات التى يمكن أن تنتابه، ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي في النقاط التالية[2]:

1.1.2 مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج على عكس النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية، فالملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة كالسلع الاستهلاكية، فالفرد لا يحق له امتلاك وسائل الانتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات انتاجية، فملكية وسائل الانتاج تكون لجميع الافراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها بتحديد السلع التي يجب انتاجها وتوزيعها بين الافراد، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين، إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، أو الجمعيات التعاونية حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحد منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية ويؤدي إلغاء الملكية الفردية إلى تقريب الفوارق بين الطبقات واختفاء طبقة الرأسماليين، وفي هذا النظام يتقاضى الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، و يصبح الجهد المبذول في

[1] البويلي، نفس المرجع السابق، ص ص 354،356

[2] طلبة مختار عبد الحكيم، نفس المرجع السابق، ص66.

الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل.

2.1.2 مبدأ الايديولوجيا: تمثل الايديولوجيا الاشتراكية رد فعل للايديولوجيا الرأسمالية، وذلك بالنسبة لعناصرها المتعددة فتلك الايديولوجيا بدأت مثالية عند "سان سيمون" و"فورييه"، ثم أصبحت علمية ومادية "ماركس"، فمنهج "ماركس" يقوم على النظرية الديالكتيكية أي الجدلية للكون، وللعلاقة بين الإنسان والطبيعة في سعيه المستمر لتحويلها والتحكم فيها والسيطرة عليها، وكل الظواهر طبيعية كانت أو اجتماعية توجد في حركة مستمرة وتحول لا يتوقف، وعليه لا يوجد شيء نهائي وثابت كما هو مقرر لدى النظام الطبيعي وقوانينه، فتصارع الأضداد والمتناقضات الداخلية في الشيء تجعله ديناميكيا ينتج شيئا جديدا يحمل خصائص جديدة، وعليه تقوم الايديولوجية الاشتراكية على فكرة الجماعية في مواجهة الفلسفة الفردية وتحل فكرة الرشادة الاجتماعية محل الرشادة الفردية.[1]

3.1.2 مبدأ اشباع الحاجات الجماعية: الهدف الرئيسي من العملية الانتاجية والغاء حافز الربح :يسعى الأفراد داخل النظام الاشتراكي إلى العمل على إزالة كل الفوارق الطبقية التي سادت المجتمع الرأسمالي، و ذلك عبر إلغاء نظام حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح، لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل و الثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي و الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود الربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانا فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا، ويتلخص الدافع الروحي في هذا النظام في الوصول إلى إشباع كل الحاجات المادية و المعنوية العامة لكل الأفراد بطريقة جماعية تكفل العدالة والمساواة في إنتاج وتوزيع الثروة، وذلك من خلال تعميم ملكية وسائل الإنتاج ومنع تملكها الشخصي.[2]

4.1.2 مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

إن توفر المبادئ السابقة نظريا وعمليا في المجتمع المتبني للنظام الاشتراكي، وباعتبار الدولة ممثلة للمجتمع وهي تملك وسائل الإنتاج وتحدد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف المعلن وهو إشباع الحاجات الجماعية

[1] البويلي، نفس المرجع السابق، ص ص 358-359.
[2] علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص 59.

لغالبية أفراد المجتمع، فإن هذه المعطيات تضع على عاتقها تنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي الآمر الملزم، فالدولة وبصفتها مالك وسائل الإنتاج تهدف إلى تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي، من خلال وضع خطة قومية مركزية شاملة تحدد أهداف الاستهلاك والإنتاج، وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وتحدد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع للناتج بما يضمن تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات، هذه الضوابط والآليات تجعل من الخطة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي ليست خطة تنبؤ بالمعنى المتعارف عليه للاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية، لكنها خطة ملزمة لكل الهيئات والقطاعات بما يضمن الرشادة الاقتصادية في المجتمع.[1]

2.2 مزايا النظام الاشتراكي:

يؤكد الواقع أن للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة مزايا لا يمكن انكارها يمكن حصرها في الأتي:[2]

- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد، حيث يغيب في ظل النظام الاشتراكي مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة، ومن تم تغيب عنه السلطة، حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة، وعلى هذا الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبت السلطة؛
- التوزيع المتكافئ للدخل؛
- الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه؛
- غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من آثار سلبية.

3.2 عيوب النظام الاشتراكي:

إذا كان الهدف من النظام الاشتراكي تنمية الاقتصاد القومى ونشر العدالة فى توزيع الدخول بين الأفراد وتحقيق الاستقرار فى الاقتصاد القومى، فإن هذه السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله انصرفت في أغلبها إلى الجانب النظري، لأن التطبيق الفعلي للمبادئ الاشتراكية خالف في أغلب الأحيان ما تم التنظير له، أو اشتمل على تناقضات عدة من حيث الفكرة والتطبيق، وعليه يمكن إجمال أهم عيوب هذا النظام والانتقادات الموجهة له فيما يلي:

[1] البويلي، نفس المرجع السابق، ص 361.
[2] علي خالفي، نفس المرجع السابق، ص 59-60.

- فبالرغم من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز لتشجيع الأداء، إلا أن هذه القوة أيضالم تبلغ فى درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد فى النظام الرأسمالى من خسائر قد تؤدى بكل ما يملك؛
- النظام الاشتراكي وبما يتمتع به من مركزية كانت تتجمع فيه سلطة اتخاذ القرارات فى أيدى مجموعة قليلة من المخططين، ولذلك فالقرارات الخاطئة التى أصدرتها مثل هذه السلطات كان لها آثار سلبية على المجتمع ككل، فى حين أن النظام الرأسمالى نجد أن اتخاذ أى منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس حجم الآثار السلبية من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده سيتحمل نتيجة قراره؛
- لتعقيدات الروتينية التي تواجه أفراد المجتمع ككل، حيث أن الدولة تقوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز اداري ضخم وفعال، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، والى تعطيل الكثير من الاجراءات من ناحية أخرى[1].

4.2 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي:

إن جهاز التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبتوزيع موارد الانتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الانتاجية بتنفيذها، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الادارات تختص كل ادارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات، وتتولى السلطة المركزية بدراسة اقتراحات الادارات المختلفة والتوفيق بينها بالتضحية ببعض الحاجات لاشباع أخرى حسب مدى توفر الموارد وما هو مناسب للمصلحة الجماعية،[2] فجهاز التخطيط يضع الخطة التي تحدد معدلات الانتاج كما ونوعا، على نحو تفصيلي يبين لكل وحدة من الوحدات الانتاجية نصيبها من الانتاج الكلي وما يلزم لتحقيق هذا الانتاج من عوامل الانتاج،، ولا تستهدف خطة الانتاج تحقيق الربح وانما المصلحة العامة، كما تحدد الخطة الموضعة من طرف الجهاز المركزي معدلات الاستهلاك وهيكله، فالانتاج في النظام الاشتراكي لا يتم طبقا للطلب المتوقع على السلع والخدمات، وانما تبعا لما وضعته الخطة المركزية وان كان لزاما علها تحديد ما يجب استهلاكه وترتيب أولويات الحاجات، وجهاز

[1] طلبة مختار عبد الحكيم، نفس المرجع السابق، ص67

[2] علي خالفي، نفس المرجع السابق، ص 62-63.

الثمن يحدد كذلك في اطار الخطة الاقتصادية العامة، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق توزيع قدر من القدرة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الانتاج.[1]

ونظرا للانتقادات الموجهة لكل من النظامين السابقين، اتجهت العديد من الدول إلى إتباع نظام وسطي يحمل بعض ملامح النظامين،[2] ويطلق على هذا النظام اصطلاح نظام الاقتصادي المخطط أو الاقتصاد المدار، حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة بينما يسيطر القطاع العام حكوميا أو محليا على المشروعات المؤممة وعلى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة، فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع لآخر، وتعالج المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام عن طريق نظام السوق والأسعار كما في ظل النظام الرأسمالي، ولكن الدولة تتدخل بصورة متزايدة لأسباب مختلفة، مما يؤدي إلى نتائج مغايرة لتلك التي تحصل عليها في ظل النظامين الآخرين.[3]

ثالثا: النظام الاقتصادي الاسلامي:

إن النظام الاقتصادي الاسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه، باعتبار أن الاسلام صالح لكل زمان ومكان.

1.3 مبادئ النظام الاسلامي:

يرتكز النظام الاقتصادي الاسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، وفيمايلي نعرض بشكل موجز أهمها:

1.1.3 مبدأ العقيدة:

ان النظام الاسلامي نابع من العقيدة الاسلامية التي تجعل من الايمان بالله وتقواه عملا من عوامل الانتاج، ولا يمكن أن يقوم على توجيه لا يتفق مع العقيدة التي تحكمه، فيجمعهما ارتباط من نوع التبعية ولا يحل له الخروج عنها، وتكون نتائج هذا النظام منسجمة مع توجيهات العقيدة الاسلامية ومكيفة بها ويندرج ضمن هذا المبدأ

[1] طلبة مختار عبد الحكيم، نفس المرجع السابق، ص ص 68-69.
[2] حمدي احمد العناني: أساسيات علم الاقتصاد، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة نشر، ص 30.
[3] عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص 20.

مجموعة من الأسس العقائدية فالأساس الأول يتعلق بالاستخلاف، فالانسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها، والأساس الثاني التسخير ذلك أن الأرض فيها مسخرة للانسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف، والأساس الثالث الانتفاع فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد من موارد، والأساس الرابع الوسائلية فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية والعبادة الله والحفاظ على الدين، والأساس الخامس العمومية فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها فريقا من الناس دون غيره، والأساس السادس المكانة ذلك أن ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة، أما الأساس السابع المسؤولية فيتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية.[1]

2.1.3 مبدأ الاخلاق:

لا تنفصل النظرية الاسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها.

3.1.3 مبدأ الثواب والعقاب:

ان المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.[2]

4.1.3 مبدأ الحلال والحرام:

تتدخل قاعدة الحلال والحرام في توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الاسلامي.[3]

2.3 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاسلامي:

[1] الرماني زيد بن محمد، خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي، مجلة رابطة العالم الاسلامي، العدد175 جدة، المملكة العربية السعودية، 1996.
[2] شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي، مكتبة الخرجي، المملكة العربية السعودية،1983، ص56.
[3] الرماني، نفس المرجع السابق، ص ص26-28

إن المشكلة التي جاء الاقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص عندهم في مشكلة الندرة، والتي يقصدون بها أن الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تنبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها خيراتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الله، لا علاج لها إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم.

رابعا: النظام الاقتصادي المختلط:

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية أي سمات نظامين أو أكثر، ولم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته النقية (الأصلية)، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية أو في الإثنين معا، وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا.

4.1 مبادئ النظام المختلط:

ان النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها في النقاط التالية[1]:

- المزج بين الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، والملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه؛
- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمستوى معين، مع الاعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما؛

[1] شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 58.

- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة الوصول إليها ولكن تحت راقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعي الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة، لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط؛

- القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء والطرق والجسور ووسائل النقل العام وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة؛

- الحفاظ على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية تسقيف الحد الأدنى للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك؛

- توفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية وتوفير القوانين لعمل آلية السوق, وجهاز الأسعار وحرية التعاقد وغيرها[1].

2.4.1 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام المختلط:

على اعتبار أن هذا النظام في مبادئه يجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فإن نظرته اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الانتاج والاستهلاك، وتبني أيضا جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية.

[1] شطيبي حنان، نفس المرجع السابق، ص ص 58-59.

المحور الرابع: الإنتاج

سبق وأن أوضحنا أنّ إشباع الحاجات البشرية يتطلب توافر السلع والخدمات، فالسلعة أو الخدمة هي وسيلة إشباع الحاجة ولكن غالبية هذه السلع والخدمات لا توجد في الطبيعة بالصورة التي تجعلها صالحة لإشباع الحاجة، وتسمى عملية التحوير أو التعديل هذه بعملية الإنتاج.[1]

أولا: مفهوم الإنتاج:

يعرف الإنتاج بأنّه خلق منفعة أو إضافة لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع،[2] أو أنّه زيادة المتاح من السلع والخدمات النافعة أي التي يؤدي استخدامها إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع، ويكون ذلك عن طريق أحد أشكال الإنتاج التالية:[3]

ثانيا: عوامل الإنتاج:

ويقصد بها العوامل التي ستستعمل وتشترك في إنتاج سلع وخدمات، ويمكن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر رئيسية هي كالتالي:

1. الأرض:

وتتمثل في كافة الموارد المتوفرة على سطحها وباطنها وما حولها موهوبة من الخالق عزّ وجلّ مثل الأراضي الزراعية والبحار وما يستخرج من باطنها من نفط ومعادن ثمينة.[4]

2. عمل:

يقصد به مجهود اختياري يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية، سواءً كان هذا الجهد عضليا أو ذهنيا، ويترتب على ذلك منفعة أو زيادتها وفي مقابل ذلك الحصول على أجر وهناك تقسيمات للعمل منها:

[1] محمد طاقة و آخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 135.
[2] العشري حسين، درويش وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة دار الشعب، مصر، 1994 ،ص 269.
[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[4] محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39.

أ. العمل الذهني والعمل العضلي

ب. العمل الكتابي والعمل الحرفي... الخ[1]

3. رأس المال:

ويقصد به في صورته العينية، أنّه عبارة عن مجموعة الأصول والسلع لإنتاجية التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، أو بعبارة أخرى هو مجموع الأموال الوسيطية التي تستخدم في تدابير وسيطية لزيادة إنتاجية العمل .ومن ثم فهو يشمل الآلات والمعدات والمباني والمخزون من المواد الخام والسلع تحت التصنيع[2].

4. التنظيم:

يقصد بالتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج تلك العملية أو ذلك النشاط لاقتصادي الذي يتمثل في التركيب والتأليف أو التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (العمل، الأرض، رأس المال) في شكل علاقة منظمة، هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، من أجل إنتـاج سلعة أو خدمـة معينـة والشخص الذي يقوم بهذه المهمة يطلق عليه في علم الاقتصاد "المنظم"، إذ يقصد ذلك الشخص الذي يقوم بدراسة المشروع من المشروعات وتنفيذه وتحمل نتائجه.[3]

ثالثا: دالة الإنتاج:

يطلق اصطلاح دالة الإنتاج على العلاقة بين الإنتاج المادي وعناصر الإنتاج المادية، أو بعبارة أخرى تشير إلى علاقة بين كميات الإنتاج وعناصر الإنتاج ولا تتضمن أي قيمة نقدية .

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج في شكل جدول أو معادلة رياضية توضح أقصى كمية من الناتج التي يمكن إنتاجها من مجموعة معينة من عوامل الإنتاج بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج ثابتة والصيغة العامة التي تستخدم للتعبير عن دالة الإنتاج تتخذ المعادلة التالية:[4]

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[2] خبابة عبد الله، بلاطة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[3] عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، مطابع البيان، دبي، 2002 ،ص119.
[4] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 112

$$Q= f(k,L,D,\dots)$$

Q:كمية الناتج خلال فترة زمنية معينة .

K: رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات

D: الموارد الطبيعية المستخدمة هلال نفس الفترة.

L: كمية العمل المستخدم خلال نفس الفترة.

وطبقا للعلاقة السابقة نلاحظ أنّ حدوث تغيرات في الكميات المستخدمة من عامل واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج.

1. الفترة الزمنية للإنتاج وتقسيم عناصر الإنتاج:

أشرنا سابقا أنّ دالة الإنتاج تتضمن أنواعا مختلفة من عوامل الإنتاج، حيث يوجد فترتين زمنيتين تستخدمان في تقسيم هذه العناصر إلى مجموعتين هما عناصر الإنتاج الثابتة، وعناصر الإنتاج المتغيرة، وهتان الفترتان الزمنيتان تنقسمان إلى[1]:

أ. **الأجل القصير**: وهو الفترة الزمنية التي يمكن فيها المشروع تغيير الكمية المنتجة من خلال تغيير كميات بعض العناصر المستخدمة (كالعمل)، بينما تظل كميات عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة لصعوبة تغيرها (كالمباني والآلات) وتوصف العناصر التي يمكن تغيرها بعناصر الإنتاج المتغيرة، ويطلق على العناصر الأخرى التي يصعب تغيرها بعناصر الإنتاج الثابتة.

الأجل الطويل: وهو الفترة الزمنية التي تصبح خلالها جميع عناصر الإنتاج متغيرة، لأنّ المشروع يستطيع في هذه الفترة التوسع في المباني وتغييرها وإ ضافة أو تغيير الآلات والمكائن... الخ[2].

2. أنواع الإنتاج ومنحياته:

[1] حمدي أحمد العناني، مرجع سابق ذكره، ص 126.
[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

وقصد توضيح أنواع الإنتاج ومنحياته نأخذ الجدول الآتي المتعلق بالناتج الكلي ووحدات الأرض، والعمل لأحد المشاريع:

جدول رقم (1): الناتج الكلي ووحدات الأرض العمل لأحد المشاريع

وحدات الأرض (D)	وحدات العمر (L)	الناتج الكلي TP=Q	الناتج المتوسط AP	الناتج الحدي MP
20	–	0	–	–
20	1	5	5	5
20	2	18	9	13
20	3	30	10	12
20	4	40	10	10
20	5	45	9	5
20	6	48	8	3
20	7	49	7	1
20	8	49	6	0
20	9	45	5	4–
20	10	40	4	5–

المصدر: عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013 ،ص *115*.

نلاحظ من الجدول السابق يتضح العلاقة بين الناتج الكلي وعنصر لإنتاج المتغير (العمل) مع ثبات عنصر الإنتاج الثابت (الأرض).

أ. الإنتاج الكلي: product Total

وهو عبارة عن إجمالي الكلية المنتجة من السلعة والتي نحصل عليها من إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير إلى عنصر الإنتاج الثابت.[1]

ومن بيانات الجدول السابق، العمود الثالث فإنّ منحنى الناتج الكلي يأخذ الشكل التالي:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص 116

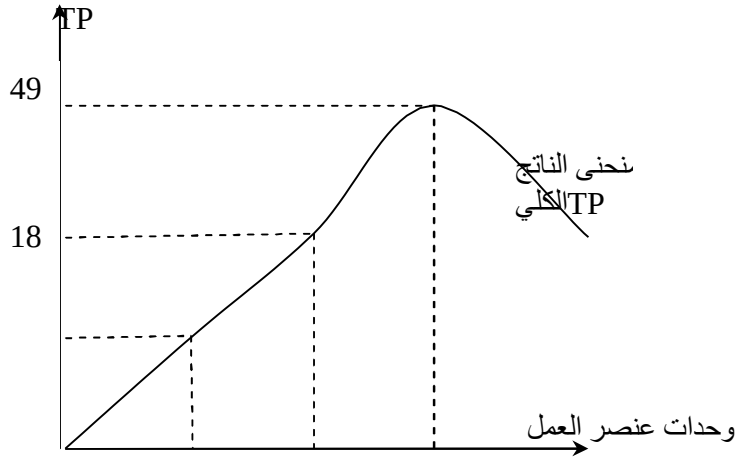

الإنتاج المتوسط:AP يقصد به كمية **الإنتاج الكلي** مقسوما على عدد وحدات **العمل** وفقا للعلاقة الاتية:

$$AP = \frac{TP}{L}$$

الانتاج الحدي MP: وهو التغير في الناتج الكلي ΔTP نتيجة تغير عنصر الانتاج العمل L

$$\boldsymbol{MP} = \frac{\Delta TP}{\Delta L}$$

ومن خلال معطيات الجدول السابق يمكن توضيح شكل منحنى كل من الإنتاج المتوسط والحدي في الشكل الآتي:

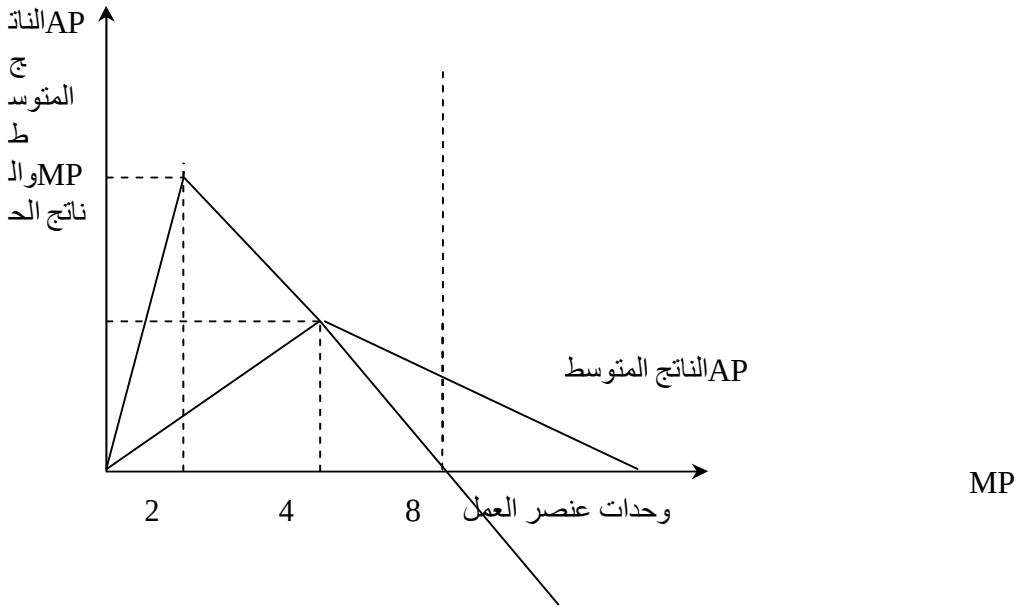

2.قانون تناقص الغلة

كما اتضح سابقا يتم الإنتاج في الأجل القصير باستخدام مدخلات إنتاج متغيرة ومدخلات إنتاج ثابتة ويحكم علاقات الإنتاج في المؤسسة في الأجل القصير قانون تناقص الغلة، إذ تنص الصيغة العامة لهذا القانون على بافتراض ثبات المستوى الإنتاجي وثبات عناصر الإنتاج الأخرى فيما عدا عنصر متغير، فإن زيادة عنصر الإنتاج المتغير بوحدات متساوية، خلال فترة زمنية معينة تعني أنّ معدل زيادة الناتج الكلي بعد نقطة معينة سوف يتجه إلى التناقص.[1]

حيث تمتاز المراحل الثلاث المبنية في الشكل السابق بما يلي:[2]

أ. مرحلة تزايد الغلة:

- ازدياد الناتج الكليب وبنسب متزايدة حتى يصل الناتج الحدي إلى أعلى قيمة له .
- تزايد الناتج الحدي يكون أكبر من تزايد الناتج المتوسط.
- العنصر الثابت يوجد بنسب كبيرة وغير مستغلة مقارنة بالعنصر المتغير.

ب. مرحلة تناقص الغلة:

يتزايد الناتج الكلي ولكن بشكل متناقص بمعنى أنّ الزيادة في عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة متناقضة في حجم الإنتاج.[3]

- يصل منحنى الناتج المتوسط إلى أعلى قيمة له وعندها يتقاطع مع منحنى الناتج الحدي.
- بعد تقاطع منحنى الناتج المتوسط مع الناتج الحدي يصبح الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدي.

ت. مرحلة تناقص الناتج الكلي (مرحلة الغلة السالبة):

- تبدأ هذه المرحلة عندما يصل الناتج الحدي إلى الصفر .

[1] حمدي أحمد العناني، المرجع السابق، ص 133
[2] محمد الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6
[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

- يبدأ الناتج الكلي بالتناقص وبنسب متناقصة
- يكون الناتج الحدي للعنصر المتغير سالبا

4. تكاليف الإنتاج:

هي جملة ما يدفعه المنتج من أثمان نقدية لعناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج كمية معينة من سلعة ما، أو لإنتاج وحدة إضافية من هذه السلعة ، وتتوقف تكاليف الإنتاج على أسعار وكميات عوامل الإنتاج المستخدمة من ناحية، ونسب المزج التي تعكسها دالة الإنتاج من ناحية أخرى، كما تنقسم التكاليف من حيث الآجال الزمنية لإنفاقها إلى تكاليف قصيرة الأجل وتكاليف طويلة الأجل.

1.4 تكاليف الإنتاج القصيرة الأجل:

حيث يمكن تغيير أحد عوامل الإنتاج وثبات العوامل الأخرى وتنقسم تكاليف الإنتاج في الأجل القصير إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

التكاليف الثابتة: TFC

هي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج أي أنها مستقلة عنه، وتدفع حتى ولو كان حجم الإنتاج صفرا، أي أنها التزامات للمؤسسة سبق وأن ارتبطت بها بغض النظر عن مستويات الإنتاج ، مثل الإيجارات، أقساط التأمين، الاندثارات... الخ،[1] و للاشارة يأخذ منحنى التكاليف الثابتة شكل خط أفقي مستقيم.

التكاليف المتغيرةT VC:

وهي التكاليف التي تزداد أو تقل حسب الكمية المنتجة، لذلك إذا كان الإنتاج مساويا لصفر فإن التكلفة المتغيرة تكون معدومة، وكلما إزدادت كمية الإنتاج زادت معها التكاليف المتغيرة، فالمنحنى التكلفة المتغيرة (VC) يتجه دائما من أسفل إلى أعلى وإ لى اليمين مثل (أجور العمال، المواد الخام، نفقات النقل)[2].

التكاليف الكلية: TC

[1] محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 163.
[2] نفس المرجع السابق، ص 164.

وهي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة عند مستوى معين من الإنتاج. والتكاليف الكلية تساوي التكاليف الثابتة عندما يكون حجم الإنتاج صفرا وتزداد كلما زادت كمية الإنتاج نظرا لزيادة التكاليف المتغيرة[1].

$$TC = TVC + TFC$$

5.1 إيرادات الإنتاج:

تتمثل الإيرادات المؤسسة في حصيلة مبيعاتها من منتجات، ويمكن أن تقسم إلى ثلاث أقسام:

الإيراد الكليTR:

هي كافة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة ثمنا للكمية المنتجة من سلعة معينة، ويستخرج وفق المعادلة التالية[2]:

الإيراد الكلي (TR)= حجم الإنتاج (Q) x سعر السلعة (P)

الإيراد المتوسط: AR

هو نصيب الوحدة المبيعة من الإيراد الكلي وبالتالي هو حاصل قسمة الإيراد الكلي على الوحدات المباعة ويحسب وفقا للعلاقة الاتية:

$$\text{الايراد المتوسط } AR = \frac{\text{الايراد الكلي TR}}{\text{حجم الانتاج } Q}$$

الإيراد الحدي: MR

هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناجم عن تغير الكمية المبيعة بوحدة واحدة، أو هو الإيراد الناجم من بيع وحدة إضافية من الإنتاج.[3]

$$\text{الايراد الحدي } MR = \frac{\text{التغير في الايراد } \Delta TR}{\text{التغير في الانتاج } \Delta Q}$$

[1] العشري حسين درويش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 382.
[2] العشري حسين درويش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 392
[3] محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 182

المحور الخامس: الأسواق الاقتصادية

يوجد هناك العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المنشأة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، وفيما يلي سنقوم باستعراض الأسواق الاقتصادية المختلفة مع التركيز على سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام.

أولاً : المنافسة الكاملة

يتميز سوق المنافسة التامة بعدة خصائص وهي:[1]

–وجود عدد كبير من المشترين (المستهلكين) والبائعين (المنتجين) للسلعة: تعمل هذه الخاصية على ضمان عدم تأثير أي مستهلك أو منتج على سعر السلعة في السوق، ويكون المنتج في هذه الحالة مستقبلاً للسعر، حيث لا يستطيع التأثير على سعر السلعة السائد في السوق. ويسمى السعر السائد في سوق السلعة التنافسي بسعر المنافسة ، وهو السعر الوحيد الذي تباع فيه السلعة في سوق المنافسة.

–تنتج المنشات العاملة في سوق المنافسة سلعة متجانسة: تعتبر السلعة التي يتم إنتاجها في سوق المنافسة الكاملة سلعة متجانسة، بمعنى أن تكون هذه السلعة متطابقة من ناحية الجودة والكفاءة وأداء الخدمة، بغض النظر عن المنتج أو البائع الذي تم شراء السلعة منه. ونتيجة لتجانس السلعة، فإن السلعة التي يقوم بإنتاجها المنتج الأول تعتبر "بديل كامل" لسلعة المنتجين الآخرين، وبالتالي فإن منحنى الطلب الفردي على سلعة المنتج يكون لا نهائي المرونة.

–حرية الدخول إلى السوق: يمكن لأي منتج الدخول إلى سوق السلعة وإنتاج هذه السلعة، وذلك بسبب عدم وجود أي عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق، وتستطيع عناصر الإنتاج أيضاً الانتقال بسهولة من إنتاج سلعة إلى إنتاج سلعة أخرى[2].

[1] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2 ،الجزائر، 2013، ص 249.

[2] عادل المهدي، و لمياء لبمغربي، مبادئ الاقتصاد، مطبعة العشري، مصر، دون سنة النشر، ص204

–توفر المعلومات بشكل كامل: تتوفر جميع المعلومات المطلوبة حول السلعة وسعرها وطريقة إنتاجها والتكاليف المرتبطة بإنتاجها والتقنية المستخدمة في عملية إنتاجها وبصورة تامة في سوق المنافسة الكاملة[1].

ثانياً : الاحتكار التام

يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام إذا تميز السوق بالخصائص التالية:

–وجود منتج أو بائع وحيد في السوق: في هذه الحالة فإن المحتكر هو المنتج أو البائع الوحيد للسلعة، وبالتالي فإن هذا المحتكر يمثل سوق السلعة، فعندما يقوم المحتكر برفع الكمية المعروضة من السلعة فإن سعر السلعة سوف ينخفض، أما عندما يقوم المحتكر بتخفيض الكمية المعروضة فإن سعر السلعة سوف يرتفع، ويعتبر المحتكر صانعاً للسعر وليس مستقبلاً للسعر كما في سوق المنافسة الكاملة، وجدير بالذكر أن المحتكر يتمتع أيضاً بقوة احتكارية (أو قوة سوقية) حيث تنبع هذه القوة بسبب قدرة المحتكر على التحكم بسعر السلعة، وبما أن لدينا محتكر أو بائع وحيد في السوق، فإن منحنى الطلب على سلعة المحتكر هو نفسه منحنى طلب السوق.

–عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر: ما يميز السلعة التي يقوم المحتكر بإنتاجها أو بيعها هو عدم وجود بدائل قريبة للسلعة، وبالتالي تكون مرونة الطلب السعرية لسلعة المحتكر مرونة منخفضة جداً، ويكون معامل المرونة مقارباً للصفر.[2]

–وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر: على النقيض من سوق المنافسة، فإن سوق الاحتكار يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي منشأة إلى سوق المحتكر، فقد تكون هذه العوائق عوائق قانونية (براءات الاختراع والامتياز)، أو عوائق حكومية (قوانين محلية)، أو عوائق إنتاجية (ملكية طريقة الإنتاج أو ملكية عناصر الإنتاج)، أو عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج)، أو عوائق طبيعية.

ثالثا: أنواع أخرى للسوق

[1] عادل المهدي، و لمياء لبمغربي، نفس المرجع السابق، 204
[2] نفس المرجع السابق، ص ص 205-206.

يعتبر كل من سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام الحالات القصوى التي يمكن لأي سوق الوصول لها. وفيما بين هذين الشكلين من أشكال السوق، توجد أشكال أخرى تجمع بين خصائص سوق المنافسة الكاملة والاحتكار التام[1].

منافسة الاحتكارية:

ويعتبر هذا السوق قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة، ومن خصائص هذا السوق

- وجود عدد كبير من المنشات الصغيرة، بحيث لا تستطيع أي منشأة التأثير على سعر السوق.
- السلع متشابهة لكنها غير متجانسة، حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة في السوق .ويكون منحنى الطلب الذي يواجه المنشأة منحدراً من أعلى لأسفل، ومن اليسار إلى اليمين
- سهولة الدخول إلى السوق.
- وجود المنافسة غير السعرية، ويتمثل ذلك باستخدام طرق تنافسية كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان، ويسمى هذا بالتمييز السلعي.[2]

2. احتكار القلة:

ويعتبر هذا السوق أقرب إلى سوق الاحتكار التام، ويتميز هذا السوق بالخصائص التالية:

- وجود عدد قليل من المنشات التي تملك حصة كبيرة من السوق. ويمكن قياس حجم حصة المنشأة في السوق بتقدير حجم المبيعات أو الإنتاج. (منظمة الأوبك
- وجود المنافسة غير السعرية .
- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق. وتعطي هذه الميزة "قوة احتكارية "للمنتجين في هذا السوق، إضافة إلى وجود "علاقات متبادلة" بين المنتجين في السوق. وأخيرا، يتوفر في هذا السوق حوافز للاتفاق بين للمنتجين في السوق على البيع بسعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين وهكذا تكون السلعة المنتجة سلعة متميزة، حيث يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع. وترتبط هذا الميزة مع المنافسة غير السعرية.

[1] عادل المهدي، و لمياء لبمغربي، نفس المرجع السابق، 206.

[2] ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع السابق، ص ص249–250.

المحور السادس: الاستثمار

لقد عالجت النظرية الكلاسيكية مفهوم الاستثمار، إذ اعتبرت أن الادخار هو المحرك الأساسي للاستثمار باعتباره الفائض عن الاستهلاك وهو يعبر عن تأجيل الانتفاع من الحاضر إلى المستقبل، فالمنظم الذي يقوم بإعادة استثمار أرباحه بدلاً من استهلاكها ، إنما يهدف إلى تحقيق أرباح جديدة قابلة لأن تضمن له حالة أفضل في المستقبل.

إن الازدواج القائم بين الاستهلاك والاستثمار يرتبط أساسا بمعدل الفائدة السائد في الأسواق المالية، إذ يشكل معدل الفائدة العامل الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار[1].

تهتم النظرية الكلاسيكية بالدراسات الاقتصادية على المستوى الجزئي دون إعطاءها نفس الأهمية للدراسة الاقتصادية الكلية:

1.1 تعاريف عامة للاستثمار:

حسب "قيتون" الاستثمار هو تنمية تجهيزات ووسائل الطاقات الإنتاجية المتاحة، وأن نستثمر معناه أن نحسن المستقبل مع قبول التضحية، هكذا يمكن أخذ الاستثمار على أنه حكم بين الحاضر والمستقبل.

كما يقصد بالاستثمار التخلي عن الأموال ملكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع من قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات[2].

بالرغم من المفاهيم العديدة للاستثمار، يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

من منظور التحليل الاقتصادي الكلي، يعرف الاستثمار بأنه تحويل الأصول النقدية في الاقتصاد الوطني إلى أصول مادية تسهم في إضافة إنتاج من السلع والخدمات أو المحافظة على الناتج المتحقق في الفترة السابقة دون نقصان، ويأخذ الاستثمار الأشكال التالية:

[1] طلعت الدمرداش، مرجع سبق ذكره، ص 355

[2] عادل المهدي، ولمياء لبمغربي، نفس المرجع السابق، 206.

- تحديد الآلات والمعدات.
- إنتاج السلع الرأسمالية
- توسيع الطاقة الإنتاجية.
- صافي التغير في المخزون السلعي سواءً كان مواد أولية أو مواد تامة أو نصف مصنعة.

2.1 مبادئ الاستثمار:

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:

1.2.1 مبدأ الاختيار:

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك مايلي:

- يحصر البدائل المتاحة و يحددها ،
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل،
- يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.[1]

2.2.1 مبدأ المقارنة:

[1] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، 1999 ص288.

و هنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملاءمة.

3.2.1 مبدأ الملاءمة:

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءا على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:[1]

- معدل العائد على الاستثمار
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

4.2.1 مبدأ التنويع:

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

3.1 دالة الاستثمار

هي دالة تعبر عن سلوك المنظمين حيث يفاضلون باتخاذ قرار الاستثمار أو بعدمه، وذلك بالمفاضلة بين الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة، إذ ترتط هذه الأخيرة علاقة عكسية بالاستثمار، كما يتغير الاستثمار من خلال تقديرات المنتجين وتوقعاتهم للمستقبل ويتحدد هذا من خلال مستوى الدخل الوطني وتغيراته الذي يؤثر طرديا على مستوى الأرباح، وفي الأخير تتحدد دالة الاستثمار من خلال مدى وجود

[1] نفس المرجع السابق ، ص 230.

طاقات عاطلة إنتاجية تستجيب لزيادة الطلب الكلي بتشغيلها، وهذا يدل على أن لحجم رأس المال المخزون المتوفر تأثير عكسي على قرار الاستثمار[1].

إذن فإذا رمزنا:

- للاستثمار بـ (I)
- معدل الفائدة (i)
- للدخل الوطني (y)
- مخزون رأس المال (k)

فإن دالة الاستثمار تكتب على الشكل: $I = I(i.\ Y.k)$

مع: $\frac{\delta I}{\delta i}<0$ ، $\frac{\delta I}{\delta y}>0$ ، $\frac{\delta I}{\delta k}<0$

إن معدل الفائدة (i) له تأثير عكسي على الاستثمار في الفترة القصيرة الأجل، إلا أنه عند دراسة الاستثمار في الفترة الطويلة الأجل يمكن إهمال معدل الفائدة لدراسة وتسوية مخزون رأس المال للحصول على المخزون الأمثل.

وبالتالي يمكن أن نعبر عن ارتباط الاستثمار بمتغير (y) ومخزون رأس المال المتاح، فتصبح دالة الاستثمار في الأمد الطويل كما يلي: $I = I(y\ .\ k)$

4.1 محددات الاستثمار:

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات وغير مستقر، وتفسير هذه التقلبات والتغيرات يعد أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل القومي[1].

[1] زياد رمضان، مرجع سابق، ص 230.

وهنا يثار التساؤل حول مسببات التقلبات في الإنفاق الاستثماري؟ هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لهذه التقلبات نذكر منها ما يلي:

- سعر الفائدة و التوقعات
- مستوى الأرباح
- معدل التغير في الدخل القومي (حجم الناتج)

5.1 دوافع الاستثمار

1.5.1 دوافع الاستثمار على مستوى المؤسسة (الجزئي):

الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (الربح أو الدخل) مهما كان نوع الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح، أما العوامل الأخرى التي تدفع الأعوان الاقتصادية للاستثمار هي:

- الرفع من الإنتاج على النحو الذي يسمح بتغطية الطلب الإضافي.
- حفاظ المؤسسة على حصتها في السوق أو الرفع منها دون السماح للمنافسين من استغلال ذلك بواسطة الاستثمار.
- التحسين من النوعية والتقليل من تكاليف الإنتاج مع تحديد سعر للبيع مدروس ومناسب يسمح باستقطاب أكبر عدد من الزبائن يتصفون بقبول وتفضيل المنتوج والرضا عليه، ويتم ذلك عن طريق التخلي عن طرق الإنتاج المكلفة وكذا التكاليف الزائدة مستبدلة ذلك بأفضل ما توصل إليه التقدم التكنولوجي من اختراعات وكذا التنظيمات الجديدة.[2]

[1] طاهر خيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 39.

[2] طاهر حيدر حيدران ، مرجع سبق ذكره، ص16.

- تجديد المؤسسة لاستثماراتها نتيجة لاهتلاكها سواءً كان اهتلاك مادي أو معنوي خلال العملية الإنتاجية.

2.5.1 دوافع الاستثمار على المستوى الكلي:

- رفع نسبة النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الإنتاج نتيجة توسيع القاعدة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني
- تحسين القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، أي ارتفاع المداخيل الفردية مع ثبات العوامل الأخرى.
- التخفيض من معدلات البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة، فنحصل على مداخيل يتم إنفاقها فيرتفع استهلاك السلع والخدمات.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات حيث يؤثر إيجابا على سعر الصرف في حالة استقطاب استثمارات أجنبية.

6.1 أهمية الاستثمار:

إن أهمية الاستثمار تتجلى من خلال التأثير على النشاط الاقتصادي، وسنستخلص تلك الأهمية سواء من الناحية الفنية، الاقتصادية والاجتماعية.

1.6.1 الأهمية الفنية للاستثمار:

تكمن الأهمية الفنية للاستثمار من خلال تعويض رأس المال الثابت نتيجة اهتلاكه بتقنيات أكثر تطورً ا من أجل المحافظة على بقاء المؤسسة في الحقل الاقتصادي، تلك المؤسسة التي تسعى إلى مواكبة المستجدات والتغيرات من تجيد متوالي نتيجة التقدم التقني حتى تضمن البقاء والاستمرار في ظل المنافسة الشديدة.

إن العملية الفنية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم الأرباح بتحقيق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وجودة النوعية، وبالتالي لا بدّ من اختيار التقنيات الأكثر تطورا ذات الكفاءة العالية في زيادة الإنتاج للحصول على مردودية أعلى ورفع جودة المنتوجات، إضافة إلى ذلك يجب إدخال أساليب متطورة للإنتاج والإدارة أكثر فعالية،

وبتطوير نظام العمل سواء الإنتاجي أو غير الإنتاجي، إلا أن دوافع التغييرات هذه تختلف من بلد إلى آخر وذلك حسب الظروف الاقتصادية لكل بلد[1].

2.6.1 الأهمية الاقتصادية والاجتماعية:

تختلف أهمية الاستثمار حسب الأهداف، فبعض البلدان تهدف من استثماراتها إلى تحقيق المردودية الاجتماعية المتمثلة أساسا في توفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع بتحسين القوة الشرائية وزيادة الاستهلاك، بالإضافة إلى محاربة النزوح الريفي وتحقيق التوازن الجهوي، وأن المردودية الاقتصادية عامل ثانوي في اتخاذ قرارات الاستثمار، وإ نما يعبر عن مدى نجاعة تسيير المؤسسة الاقتصادية.

هذا النمط من الاستثمارات ذو الأهمية الاجتماعية سائدا في البلدان ذات التوجه الاشتراكي والممولة من طرف الدولة (مثل الجزائر خلال المخططات الإنمائية)، أما البلدان الرأسمالية فتهدف من استثماراتها إلى تحقيق المردودية الاقتصادية بتحقيق أرباح تساهم من جديد في استثمارات جديدة، فهي أداة لتحقيق زيادة في الإنتاج والنمو الاقتصادي بشكل مستمر.

وعليه، تتمثل الأهمية الاقتصادية للاستثمار في المردود الاقتصادي الناتج عن عملية الاستثمار، فالمستثمر لا يقبل على استثمار أمواله إلا إذا توقع حصوله على أرباح من هذه العملية على مدى حياة استثماره، فالمستثمر يفاضل بين توظيف أمواله لدى المؤسسات المالية مقابل فائدة يحصل عليها في نهاية الفترة على رأس المال المقرض، ومبلغ الفائدة هذا نظير تأجيل استعمال دخله في الحاضر إلى المستقبل، وبين أن يستثمر أمواله في مشاريع للحصول على أرباح من ذلك، وتتم عملية المفاضلة ما بين معدل الفائدة السنوي وعدل الربح السنوي الذي يتحصل عليه نتيجة الاستثمار، وهذا الأخير هو ما يعبر عنه كينز بالكفاية الحدية لرأس المال، فالرغبة في الاستثمار وارتفاع حجمه حسب نظرية كينز تحدده كل من:

- الكفاية الحدية لرأس المال
- سعر الفائدة

ومن هنا يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في مدى تأثيره على العناصر التالية:

- درجة مساهمة الاستثمار الجديد في الناتج الوطني الإجمالي.

[1] طاهر حيدر حيدران ، مرجع سبق ذكره، ص16.

- درجة مساهمة الاستثمار في دعم ميزان المدفوعات.
- درجة مساهمة الاستثمار في خلق مناصب الشغل.
- دور الاستثمار في إشباع الحاجات الأساسية لأغلبية من السكان.
- مدى ما يوفره الاستثمار من العملات الصعبة عن طريق إنتاجية لمنتجات تم الاعتماد على استيرادها.

المحور السابع: الاستهلاك والادخار

يعتبر الاستهلاك الهدف والغاية لكل نشاط إنتاجي، ولهذا احتلت دراسته أهمية كبرى في مجال الفكر الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وقد تجسدت هذه الأهمية على يد الاقتصادي المعروف "كينز" والذي بيّن دور الاستهلاك في تحديد النشاط الاقتصادي والأزمات الاقتصادية

أولا: الاستهلاك

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وابرز من وظف هدا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز"، الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام1929 في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"، حيث حلل "كينز" العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.[1]

ان وضع تعريف محدد لمفهوم الاستهلاك نظريا يعتبر من الأمر الصعب، نتيجة تعدد العناصر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية المتدخلة في تحديده، فقد عرف على أنه "استخدام السلع والخدمات بغرض اشباع الحاجات المتعلقة بالأفراد، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات"، ويقصد به كذلك "حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من اجل استخدامها نهائيا، ومن الواضح أن السلع غير المعمرة تستهلك استهلاكا مباشرا، أما السلع المعمرة فيمكن الاستفادة منها في استعمالاتها المعتادة لفترة زمنية طويلة نسبيا،[2] ويقصد بالاستهلاك كذلك ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية، التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي، فهو يستحوذ على ما يزيد على 75% من الناتج القومي لمختلف الدول.[3]

[1] نوري نظام محمد وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص 16.
[2] الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن،2002، ص 08.
[3] السمان محمد مروان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص 201.

1.1 دالة الاستهلاك:

توضح دالة الاستهلاك العوامل المحددة لإجمالي الكميات التي يشتريها الأفراد من السلع الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر دالة الاستهلاك أهم إضافات "كينز" إلى أدوات التحليل الاقتصادي الكلي،[1] ويطلق كينز على العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح بمصطلح دالة الاستهلاك، وهي عبارة عن مقدار الإنفاق الذي يرغب المستهلكون في إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاح، ويقصد بالدخل المتاح بأنّه الدخل الكلي مطروحا منه حجم الضرائب المباشرة.[2]

ويمكن كتابة دالة الاستهلاك على النحو التالي:[3] $C = f(y_d)$

حيث:

الاستهلاك: C

الدخل المتاح: Y_d

وتشير المعادلة إلى أنّ الاستهلاك يعتمد على الدخل المتاح، فالاستهلاك عامل متغير تابع، والدخل عامل مستقر، كما يمكن التعبير عن هذه الدالة على شكل معادلة كالتالي:

$$C=c_0 + by_d$$

حيث:

c_0 يمثل حجم الإنفاق الاستهلاكي يكون موجبا عندما يكون حجم الدخل صفرا.

b يمثل الميل الحدي للاستهلاك والذي يعرف على أنه مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة لزيادة معينة في حجم الدخل المتاح.

[1] حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 356.
[2] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر 2010، ص 34.
[3] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الجزائر، 2013 ،ص 306.

$$\text{الميل للاستهلاك} = \frac{\text{التغير في حجم الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل المتاح}}$$

$$\mathbf{b = \frac{\Delta c}{\Delta yd}}$$

والميل الحدي[1] للاستهلاك دائما قيمته موجبة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح حيث: $0<b<1$

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك في صورتها الخطية بيانيا في الشكل البياني التالي:

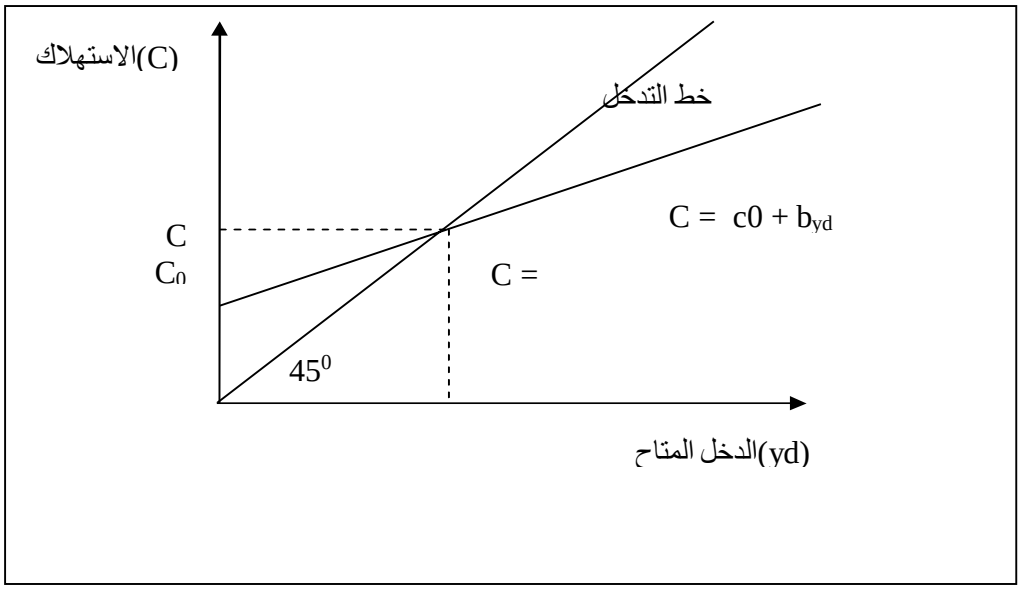

المصدر: محمد فوزي أبو لسعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2010 ،ص 35

2.1 سلوك المستهلك:

يقوم كل مستهلك بتخصيص جزء من أو كل دخله للتمتع بالسلع والخدمات الاستهلاكية التي تشبع حاجاته أو تغطية منفقة أو إشباع،[2] وتفرض النظرية الاقتصادية أن المستهلك يسلك سلوكا رشيدا على وجه العموم، ويقصد بالسلوك الرشيد للمستهلك، أنه سوف يحاول دائما في حدود الدخل المخصص للاستهلاك والأثمان

[1] محمد فوزي أبو لسعود، نفس المرجع السابق، ص 35.
[2] حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص366.

السائدة أن يتخير مجموعة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تحقق له أقصى إشباع ممكن، إذن سلوك المستهلك هو مجموعة من التصرفات التي تتضمن الشراء واستخدام السلع والخدمات، وتشمل أيضا القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات ومن خصائصه أنه:[1]

- هو محصلة دافع أو عدة دوافع.
- هو سلوك هادف، متنوع، مرن، يتعدل ويتبدل حسب الظروف ويختلف من شخص إلى آخر.
- كثيرا ما يتدخل اللاشعور في إحداث السلوك الاستهلاكي، كما أن هناك صعوبة في التنبؤ به.

3.1 أنواع الاستهلاك:

يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع، وذلك على أساس معايير يعتمد عليها عند تقسيمه، ومن هذه الأنواع:

1.3.1 الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي):

يأخذ هذا التقسيم على أساس الغرض من الاستهلاك، فالاستهلاك النهائي أو الشخصي يشتمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة، الذين يقومون بشراء السلع من أجل استخدامها الشخصي، أو العائلي أو المنزلي، بينما الاستهلاك الوسيط أو الإنتاجي يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في عملية الإنتاج[2]

2.3.1 الاستهلاك الخاص (الفردي) والاستهلاك العام (الجماعي):

يمكن تقسيم الاستهلاك حسب الجهة المستهلكة، فيعرف الاستهلاك الخاص أو الفردي بأنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، أما الاستهلاك العام أو الجماعي فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة[3].

[1] عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[2] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999، ص16.
[3] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص16.

3.3.1 الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي:

يعتمد هذا التقسيم على مصدر السلع والخدمات المستهلكة، إن كان من السوق فيسمى بالاستهلاك السوقي أو النقدي، وإ ن كان داخل الوحدة المنتجة فيسمى الاستهلاك الذاتي، حيث في النوع الأول من هذا التقسيم تكون عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، بينما في النوع الثاني تكون عن طريق استهلاك جزء من إنتاج الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجياتها.

4.3.1 الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي:

يعتمد في هذا التقسيم على نوعية الشيء المستهلك، أي سلعة كانت أم خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف بأنه استخدام لما له وجود مادي، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء، أو كاستخدام الملابس أو الطاقة وغيرها من مجموعة السلع، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل، التعليم، العلاج وغيرها من مجموع الخدمات.

ثانيا: الادخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع والخدمات الاستهلاكية، لدى يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض، لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن الادخار، فلم يجمع المتخصون حول تعريف واحد، حيث عرف الادخار بأنه "الاحتفاظ بجزء مما يحوزه الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية، وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار والأمن في يومه وغده"[1] و كما اعتبر الادخار بأنه "تلك الحصة من الدخول التي لا توجه للاستهلاك وكما يقصد بالادخار بأنه "الجزء من الدخل الجاري الغير موجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة معينة".

1.2 أنواع الادخار:

[1] رياض اسماعيل، الادخار في المجتمع الاشتراكي، دار المحامي للنشر، مصر،1966، ص 27.

هناك العديد من الأنواع تبعا لمجموعة من المعايير، فحسب طبيعة التكوين نجد الادخار الاجباري والادخار الاختياري، وحسب الحدود الجغرافية نجد الادخار المحلي والادخار الوطني، وحسب طبيعة المدخر نجد ادخار الدولة وادخار المؤسسات وادخار العائلات، وسنتعرض اليها تبعا بايجاز فيما يأتي:

1.1.2 الادخار الاختياري والادخار الاجباري:

ان الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، أما الادخار الاجباري هو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق بافتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.[1]

2.1.2 الادخار المحلي والادخار الوطني:

الادخار المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالاضافة الى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.[2]

3.1.2 ادخار العائلات وادخار المؤسسات وادخار الدولة:

يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو بواليص التأمين، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات، أما ادخار المؤسسات فيمثل يمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها، في حين ادخار الدولة على اعتبار أن الحكومات تعمل دائما على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا

[1] رياض اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 34.

[2] الصعيدي عبد الله، الادخار والنمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر،1989، ص24.

الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي، ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة.[1]

2.2. دالة الادخار:

من المعلوم أن الدخل المتاح للأفراد إما أن ينفق على الاستهلاك أو يجنب الإدخار، وعليه يمكننا كتابة دالة الادخار على الصورة التالية:

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

$$Y_d = c + s$$

$$S = y_d - c \qquad \text{إذن:}$$

- S: تمثل حجم المدخرات الحقيقية
- C_0: تمثل حجم نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرأسي، وهي تمثل الجزء السالب من دالة الادخار أو بعبارة أخرى فهي تمثل قيمة المسحوبات من المدخرات سابقة لتغطية حجم الاستهلاك (+c0) عندما تكون حجم الدخل المتاح مساويا للصفر
- (b–1) تمثل الميل الحدي للادخار.

[1] الصعيدي عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 24.

دالة الادخار

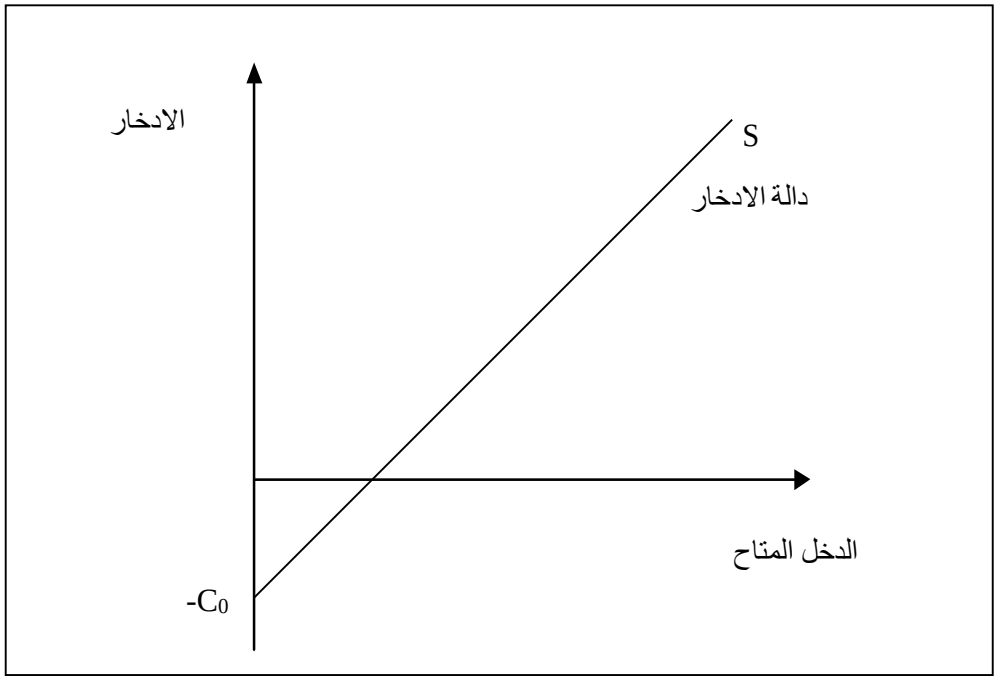

المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، المصدر السابق، ص 37.

3.2. العوامل المؤثرة في الادخار:

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة على الادخار لأن أي عامل يزيد من استهلاك ما شأنه أن يقلل من الادخار، أي العوامل التي تزيد الاستهلاك تقلل من المدخرات والعوامل التي تقلل من الاستهلاك تزيد من الادخار،[1] فهناك عدة عوامل ذاتية ترتبط بالمتغيرات النفسية والتي تؤثر في سلوك الأفراد كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه هذه التوقعات من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة فإن هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد سواء الاستهلاكي أم ادخاري، أما العوامل الموضوعية فهي تتحدد هذه العوامل بكونها قابلة للقياس وأنها ذات سمات اقتصادية.

[1] عقل خضر وعريبات ياسر، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص 131.

المحور الثامن: التوزيع

يعتبر التوزيع أحد العناصر الأربعة للمزيج التسويقي وهو لا يقل أهمية عنها، وعن طريقه يستطيع الزبون أن يتحصل على السلعة التي يريد في الوقت والمكان المناسبين، فالسلعة الجديدة والمتميزة وذات الخصائص الجيدة، والمعلن عنها وذات السعر المناسب، قد لا تحقق الهدف المرجو منها إذا لم تكن متاحة في المكان الملائم والوقت المناسب.

1.1. مفهوم التوزيع:

يعرف التوزيع على أنه: "توفير السلع في المكان المناسب بالكميات الكافية، الموافقة للأذواق والاحتياجات والاختيارات في الوقت المناسب، مصحوب بالخدمات اللازمة للبيع والصيانة للزبون"، و يعرف أيضا على أنه: "إيصال السلعة من المنتج إلى المورد أو إلى المستهلك النهائي أو الصناعي".[1]

يعرف البعض التوزيع بأنه"توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الانتاج في المجتمع"، ويعرفه البعض كذلك بأنه"تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته"، وعليه يمكن تعريف التوزيع بأنه الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته، تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد والقيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

2.1 أهمية التوزيع:

يعتبر التوزيع من الأدوات الرئيسية التي تضمن عملية انسياب السلع والخدمات من مصادرها إلى حيث تواجد المستفيدين منها في الوقت المناسب والمكان المحدد، وتسعى وظيفة التوزيع إلى حل التناقضات بين الرغبات والحاجات المتنوعة بالاستهلاك والإنتاج، فالزبون يسعى دائما إلى تحصين نفسه حسب سلم حاجاته بالكمية التي يحتاج إليها ويرغب فيها، وفي نفس الوقت دون أن يكون مجبرا على تكوين مخازن، أما المنتج فإنه ملزم على تصريف منتجاته من أجل تحقيق استمرارية وثيرة الإنتاج بشكل منتظم ومتفاعل، وهنا تتجلى أهمية التوزيع في إيجاد توليفة بين الطرفين، بين المنتج الزبون على الشكل التالي[2]:

[1] بيان هاني حرب، مبادئ التسويق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص 187.

[2] طارق الحاج وآخرون، التسويق من المنتج إلى المستهلك، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1997، ص 151.

1.2.1 بالنسبة للمنتج:

يمكن تلخيص أهمية التوزيع بالنسبة للمنتج في النقاط التالية:

- تنظيم العملية الإنتاجية بصورة مستمرة ودائمة.
- المحافظة على السلع أثناء التخزين والنقل.
- استخدام أفضل الوسائل لنقل السلع.
- ضمان كفاءة المخازن واتخاذ الإجراءات والأنظمة المتعلقة بكفاءة التخزين.
- تحقيق ميزة تنافسية أكيدة إذا تم القيام بمختلف أنشطته بطريقة فعالة.
- توفير إمكانية تحقيق التكامل الأفقي والتكامل الخلفي، والمقصود بالتكامل الأفقي تحقيق أقصى قدر من المرونة في السيطرة على قنوات التوزيع ونقل المنتجات والخدمات إلى الزبون، أما التكامل الخلفي فيوفر نفس القدر من المرونة في تهيئة عناصر المدخلات من مصادرها[1].

2.2.1 بالنسبة للزبون:

تتمثل أهمية التوزيع بالنسبة للزبون في النقاط التالية[2]:

- الإسهام في تعريف الزبون بالأعداد الكبيرة والهائلة من السلع والخدمات عن طريق قيامه بوظيفة النقل وعرض وترتيب السلع في أماكن وأوقات تواجد الزبائن، هذا يعني أن غياب مختلف أنشطة التوزيع يؤدي إلى صعوبة حصول الزبون على السلع والخدمات التي يريد بسهولة ويسر، بل بتكاليف مرتفعة ومشقة كبيرة.
- يعمل كأداة تحقيق التوازن بين المعروض من السلع والطلب عليها، عن طريق نشاط التخزين والنقل، حيث يتم تخزين السلع الموسمية لوقت طلبها أو الحاجة إليها، كما يعمل على طرح المنتجات التي تكون مفتقرة ومطلوبة في السوق بكثرة.[3]

[1] بيان هاني حرب، نفس المرجع السابق، ص 188
[2] طارق الحاج وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص 151 -152.
[3] طارق الحاج وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص 151 -152

- القيام بوضع المنتج في متناول الزبون في المكان والزمان الذي يرغب فيه.
- تقسيم وتفكيك الأحجام الكبيرة من المنتجات إلى أحجام متوسطة أو صغيرة تكون في متناول الزبون.
- تقديم الخدمات المرافقة للمنتج.

3.1 أهداف التوزيع:

يمكن إبراز أهداف التوزيع في النقاط التالية:[1]

1.3.1 مساعدة اقتراب المنتج من الزبون:

في بعض الأحيان يصعب على المنتج أن يكون متواجدا في مختلف نقاط أو أماكن تواجد كافة الزبائن، وهذا ما يؤدي على التقليل أو الحد من إدراك هؤلاء الزبائن لحاجاتهم، لكن عن طريق مختلف الأنشطة التوزيعية يقترب المنتج أكثر فأكثر من الزبون رغم بعده الجغرافي والمكاني عنه، فأنشطة التوزيع تقرب المسافة وتوحد الصلة بين هذا المنتج والزبون

2.3.1 ضمان تدفق وانسياب السلع:

بعد أن يحدد المنتج كافة حاجات الزبائن المستهدفين عن طريق إجراء دراسة السوق، يعمل على توفير هذه الحاجات بشكل دائم ومستمر وإيصالها إلى الزبائن، ولا يتم ذلك إلا عن طريق القيام بمختلف الأنشطة التوزيعية، فالتوزيع إذن يضمن تدفق وانسياب السلع وحتى الخدمات إلى الزبائن في أحسن الظروف في الأوقات المناسبة والأماكن المحددة.

3.3.1 التقليص من عدد المبادلات:

أن وجود الوسطاء يؤدي إلى التقليل والتقليص من عدد المبادلات، لأن الوسيط يتصل بالمنتج، ثم يتصل بالزبون وهذا ما يؤدي إلى التقليل من التكاليف والجهود من الطرفين.[2]

[1] طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال، دار الفجر، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 429.
[2] طلعت أسعد عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص ص 429-430.

4.3.1 القضاء على المضاربة:

قيام المنتجين والمؤسسات التوزيعية المتخصصة بالتوزيع بمختلف الأنشطة التوزيعية يؤدي إلى توفير السلع في مختلف أماكن تواجد الزبائن وفي الأوقات المناسبة، وذلك يؤدي إلى القضاء على المضاربة خاصة في حالة قلة السلع المتداولة.

5.3.1 توزيع الأخطار:

إن قيام المنتج أو المؤسسات التوزيعية بمختلف الأنشطة التوزيعية يؤدي إلى إخراج السلع عن مخازن المنتج إلى مخازن المؤسسات الوسطية وعلى رأسها متاجر الجملة، وبذلك فإن المنتج يعمل على تقسيم التكاليف وكافة الأخطار المتعلقة بالسلعة بينه وبين باقي شبكة التوزيع، وهذا ما يؤدي إلى تعاون كل من المنتج وباقي شبكة التوزيع في تحمل المخاطر بتوزيع الأعباء.[1]

4.1 وظائف التوزيع:

لما كان التوزيع يتمثل في انسياب السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن تواجد زبائنها، فإن له وبشكل أساسي عدة وظائف يتضمنها، من أهم هذه الوظائف ما يلي:

1.4.1 تجزئة كميات السلع إلى كميات أصغر:

تتم هذه الوظيفة عن طريق قيام تجار التجزئة وتجار الجملة بمجموعة من الأنشطة مفادها شراء السلع بكميات ضخمة وكبيرة وتجزئتها وجعلها بأحجام صغيرة تتناسب مع استهلاك كل أسرة، أو وحدة مستهلكة.

2.4.1 تجميع العديد من السلع والخدمات:

تتم هذه الوظيفة من خلال جلب وتجميع عدد كبير من السلع المتشابهة فيما بينها داخل مجموعة سلعية، إذ يقوم تاجر الجملة بجمع عدد من السلع من عدة منتجين، وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة.

3.4.1 النقل والتخزين:

[1] عبد الكريم راضي الجبوري، التسويق الناجح، دار التيسير، بيروت، لبنان، 2000، ص 130.

إن السلع المنتجة لابد أن توضع أولا في أماكن مخصصة تسمى بالمخازن، وبالتالي القيام بوظيفة التخزين، حيث تقوم المؤسسات التوزيعية الوسطية بتخزين السلع في مختلف مخازنها حتى تكون جاهزة للبيع وتغطية الطلب عليها، وبالتالي فإن وظيفة التخزين تؤدي على مستوى كافة الحلقات التوزيعية.

4.4.1 الاتصال وجمع المعلومات:

إن وجود المؤسسات الوسطية كحلقة وصل بين المنتجين والزبائن في السوق وبطريقة دائمة ومستمرة يؤدي إلى جمع المعلومات من كافة الزبائن، من حيث الأذواق والرغبة ومدى القابلية للشراء، العادات الشرائية وغيرها، فهم يتصلون اتصالا مباشرا بهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤسسات تؤدي العديد من الأنشطة الترويجية الهامة للمنتجين، حيث يتداولون الاسم والعلامة التجارية للمنتجات لتصل إلى الزبون بذات الاسم الذي يضعه المنتج.[1]

5.4.1 تقديم الخدمات لتجار التجزئة والزبائن:

يقوم تجار الجملة والو كلاء بتقديم خدمات استشارية وتقنية لتجار التجزئة تمكنهم من عرض السلع، القيام بالعمليات المحاسبية، تنظيم أماكن البيع، وغيرها، كما يقدم تجار التجزئة بدورهم خدمات للزبائن، قد تكون خدمات قبلية وقد تكون خدمات بعدية من أجل تسهيل عملية استعمال السلع، والقيام بعمليات الشراء، ومن بين الخدمات المقدمة للزبائن، توضيح كيفية الاستعمال، إبراز أهمية وفوائد المنتج، خدمات الصيانة، وغيرها.

6.4.1 خدمات الائتمان:

تقوم المؤسسات الوسطية في بعض الحالات ببيع المنتجات لأجل أو بالتقسيط، أو عن طريق بطاقات الائتمان، أو الدفع المسبق لقيمة المشتريات للمنتج، وبذلك فهذه المؤسسات تقدم وتمنح الائتمان إما للمستوى الأعلى أو للمستوى الأدنى، وإن هذه الخدمات تسهم في اكتساب زبائن جدد الذين ليست لديهم القدرة على الشراء بالنقد الفوري للسلع.

5.1 عناصر التوزيع:

[1] محمد إبراهيم عبيدات، مبادئ التسويق مدخل سلوكي، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1999، ص 318.

يحتوي نظام التوزيع على عدد من الأنشطة تتمثل فيما يلي:[1]

1.5.1 النقل:

يعرف النقل على أنه: "عملية تحريك السلع من أماكن إنتاجها أو بيعها إلى أماكن استهلاكها بالكميات المطلوبة أو المرغوبة في الوقت المحدد وبالوسيلة المناسبة والتكلفة المناسبة"، ومن ثم فإنه يعد النقل من أهم مكونات التوزيع، لما له من تأثير كبير على انسياب السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها أو استعمالها،

2.5.1 التخزين:

لا يمكن لعملية النقل أن تتم إذا لم تمر المنتجات على المخازن، ويعرف التخزين على أنه: "وسيلة الاحتفاظ بالموجودات لفترة زمنية، والمحافظة عليها ومعالجتها في حالة تعرضها لظروف طبيعية تحدث فيها تغييرات، ومن ثم توفيرها عند الحاجة في المرحلة الموالية "، و يعد التخزين عنصرا من عناصر التوزيع الذي يعمل على الاحتفاظ بالمخزونات سلعا تامة الصنع أو نصف مصنعة أو قيد التصنيع كانت أو مواد أولية في مكان معين، ومعالجتها في حالة تأثير الظروف الطبيعية عليها إلى حين إخراجها إلى وسائل النقل.

3.5.1 مناولة المواد:

يتعلق نشاط مناولة المواد بجميع العمليات المتعلقة بتحريك المواد بهدف تجهيز وترتيب ووضع المواد في مكان يسهل عن طريقه حركتها وتخزينها ونقلها، وقد عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق مناولة المواد على أنها: "فن تحريك وتغليف وتخزين المواد بأي شكل من الأشكال سواء تلك المواد السائلة أو اللينة أو الصلبة".

6.1 أنواع التوزيع:

لقد تباينت نظرة الاقتصاديين نحو أبعاد مشكلة التوزيع إلا أنهم استطاعوا أن يقسموا أنواع التوزيع الى نوعين

1.6.1 التوزيع الوظيفي:

[1] بن جليلي رياض، منهجية دالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005، ص 31.

ان المقياس الأول الذي يعتمده الاقتصاديين لقياس توزيع الدخل هو التوزيع الو ظيفي، والذي يقصد به توزيع عوائد عوامل الانتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الانتاج الأربعة (الأرض، العمل رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الانتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الانتاجية تبعا لمقدار مايملكه وأهمية مساهتمه في العملية الانتاجية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر الى مساهمة كل واحد في العملية الانتاجية.[1]

2.6.1 التوزيع الشخصي:

يعتبر التوزيع الشخصي للدخل مقياسا للتوزيع شائعا لدى الاقتصاديين، فهو يوضح تقسى م للأفراد أو القطاع العائلي واجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، ولا يهم هنا مصدر دخل الأفراد، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ويقومون كذلك بتقسيم المجتمع الى مجموعات وأحجام متميزة حسب الدخل، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها كل مجموعة دخلية،(ففي هذا النوع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الانتاجية، فهو توزيع ذو طابع جماعي واجتماعي.[2]

[1] بن جليلي رياض، نفس المرجع السابق، ص 47

[2] تودارو ميشيل، ترجمة حسني ومحمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2008، ص 200.

المحور التاسع: السياسة النقدية

1.1 مفهوم وأهداف السياسة النقدية:

المفهوم هي عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم والنشاط االقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة[1].

2.1 أهداف السياسة النقدية:

- **تحقيق الاستقرار في الاسعار:** وتتمثل مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الاسعار إلى أقل مستوى لها.
- **تحقيق الاستقرار النقدي:** ويكون بتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- **المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** ويكون من خلال اتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف.
- **المساهمة في تحقيق هدف التشغيل الكامل:** وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لهدف الزيادة من الطلب الفعال، ومن ثم يزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني.
- **المشاركة في تحقيق معدل نمو مرتفع:** ويرتبط بتحقيق هدف التشغيل الكامل.

3.1 أنواع السياسة النقدية:

1.3.1 السياسات النقدية الانكماشية:

تلجأ الدولة إلى اعتماد سياسات الحد من النقود المتوفرة للاستعمال في الاقتصاد، أي امتصاص "الفائض" من النقود بهدف تخفيض أسعار السلع والخدمات، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ إلى وسائل مثل رفع أسعار الفوائد

[1] طيبي طيب، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص 31.

وتشجيع شراء سندات الخزينة العامة. وتحتفظ بالنقود المسترجعة الستخدامها في الحفاظ على أسعار مقبولة لسعر صرف عملتها اتجاه الدولار الامريكي.[1]

2.3.1 السياسات النقدية التوسعية:

التي ترتكز بشكل رئيسي على زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد وذلك بهدف استعمال هذه الزيادة للاستثمار في زيادة إنتاجية الاقتصاد، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ما يؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك العام، وللاشارة الحكومات إلى هذه السياسات خلال فترة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو.

4.1. أدوات السياسة النقدية:

1.4 الادوات الكمية:

معدل إعادة الخصم: تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الاوراق التجارية التي في حوزتها لدى البنك المركزي مقابل نسبة معينة من معدلات الفائدة عن تلك الاوراق التجارية، ومقابل ذلك يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية قروضا تستخدمها لدعم سياستها الائتمانية أي لزيادة القروض الممنوحة للزبائن.

الاحتياطي القانوني: يودع الزبائن أموالهم لدى البنك التجاري على أمل أن يستعيدوها متى شاءوا، يقوم البنك التجاري بإقراض تلك الاموال، لكن القانون يلزمه بالاحتفاظ بنسبة من الاموال في شكلها السائل لدى البنك المركزي "الاحتياطي القانوني الاجباري"، ويمكن للبنك لمركزي باعتباره السلطة النقدية، أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري، في حالة السياسة الانكماشية، كما يمكن له أن يخفض تلك النسبة لتمكين البنوك التجارية من التوسع في الاقراض في ظل السياسة التوسعية.

عمليات السوق المفتوحة: يمكن للبنك المركزي أن يدخل السوق فيشتري الاوراق المالية ويطرح بدلا منها كمية من النقود السائلة في حالة السياسة التوسعية، وعلى العكس من ذلك في حالة السياسة الانكماشية، إذ يدخل البنك المركزي السوق بائعا للأوراق المالية ويسحب بدلا منها كمية من النقود فينقص حجم الكتلة النقدية المتداولة.

[1] طيبي طيب، نفس المرجع السابق، ص 31.

2.4 الادوات النوعية:

تأطير الائتمان: يمكن للسلطات النقدية في حالة السياسة الانكماشية أن تحدد سقفا للقروض الممكن منحها، كما يمكن للسلطات النقدية أيضا توجيه القروض إلى قطاعات معينة ترفع فيها سقوف القروض أو توضع فيها سقوف لمعدل الفائدة مما يشجع المستثمرين على طلب القروض والاستثمار في تلك القطاعات.

سياسة القروض الانتقائية: يمكن تحدي سقف للمبالغ المقترضة أو لعدد المقترضين أو تحديد فترة لتسديد القرض، وكلها وسائل للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة يمكن أيضا منع القروض في قطاعات محددة لا يتماشى الاستثمار فيها وتطبيق السياسة الاقتصادية المعتمدة.

5.1.وظائف البنك المركزي:

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية، وبنك البنوك، وبنك الحكومة ومستشارها، وله وظائف متعددة أهمها:

- إصدار العملة الوطنية وتنظيمها
- إدارة الاحتياطيات من العملة الاجنبية والذهب.
- تنظيم وادارة ورقابة النظام المالي والمصرفي.
- العمل كمستشار ووكيل مالي للحكومة.
- جمع ونشر البيانات االقتصادية والمالية والمصرفية وادارة المخاطر المالية.
- تحقيق االستقرار النقدي والمال

الخاتمة:

لقد توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى اذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية الى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى، حول كيفية استخدام الأمثل للموارد المحدودة اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، وتوجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الامكانيات والمتطلبات، فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، كما يعمل على ايجاد القواعد والوسائل التي تؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات، فأهمية تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، لأنها تعتبر جوهر اهتمام الانسان في حياته اليومية.

قائمة المراجع:

1.الكتب:

1. عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.
2. عبد الرحمان يسرى، مقدمة في الاقتصاد الدار الجامعية، مصر، 2008.
3. حمدي احمد العناني: أساسيات علم الاقتصاد، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة نشر.
4. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر، 1984.
5. الطويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الأردن، 2010.
6. عريقات محمد حربي، مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي، دار وائل للنشر، الأردن،2005.
7. حسين علي مجيد وسعيد عبد الجبار عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
8. المحجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
9. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2003.
10. الرواشي عبد العزيز فتحي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
11. خبابة عبد الله، بلاطة مبارك، أساسيات في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010.
12. محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
13. محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
14. عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974.
15. طلعت الدمرداش، مبادئ في الاقتصاد، مكتبة القدس، مصر، 2005.
16. عبد زياد محمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية، الأردن، 2010.
17. المشهداني خالد أحمد فرحان، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام، الأردن،2015.
18. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

19. عبلة عبدالحميد بخاري، مقدمة في الاقتصاد الإداري، مجلة الاقتصاد الإداري، دون سنة النشر.على الرابط التالي: https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ME1.pdf
20. عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.
21. محمد حامد دويدار وآخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، مصر، 1988.
22. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
23. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
24. عبد الرحمان يسرى، مقدمة في الاقتصاد الدار الجامعية، مصر، 2008.
25. القريشي مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن،2011.
26. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت،2002.
27. عبد الباقي صلاح، ادارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر،2000.
28. عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974.
29. طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر،2007.
30. الباز محمد الطنطاوي، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة النسر الذهبي، مصر،2000.
31. جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
32. البلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.
33. داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن،2010.
34. النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.
35. الشطا حماد محمد، النظرية العامة للجور والمرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.
36. خليل سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982.
37. رجب عزمي، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، لبنان، 1985.

38. عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، دمشق ، دار طلاس، 2009، على الرابط التالي: https://www.fichier-pdf.fr/2015/09/13/mustaqbal-414-samirabedalrasoul/preview/page/1/

39. داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن،2010.

40. عبد العزيز صبري، النظم الاقتصادية المعاصرة، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2005.

41. أحمد جامع، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر،1986.

42. طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

43. الأنصاري علي فيصل علي، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية، جامعة –2009 2008.

44. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

45. حمدي احمد العناني: أساسيات علم الاقتصاد، الدار المصرية اللبنانية، مصر، دون سنة نشر.

46. عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.

47. شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي، مكتبة الخرجي، المملكة العربية السعودية،1983.

48. محمد طاقة و آخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

49. العشري حسين، درويش وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة دار الشعب، مصر،1994.

50. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، مطابع البيان، دبي، 2002.

51. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2 ،الجزائر، 2013.

52. طاهر خيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997.

53. الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن،2002.

54. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر 2010.

55. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999.

56. رياض اسماعيل، الادخار في المجتمع الاشتراكي، دار المحامي للنشر، مصر،1966.

57. الصعيدي عبد الله، الادخار والنمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر،1989.
58. عقيل خضر وعريبات ياسر، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
59. بيان هاني حرب، مبادئ التسويق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.
60. طارق الحاج وآخرون، التسويق من المنتج إلى المستهلك، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1997.
61. عبد الكريم راضي الجبوري، التسويق الناجح، دار التيسير، بيروت، لبنان، 2000.
62. محمد إبراهيم عبيدات، مبادئ التسويق مدخل سلوكي، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1999.
63. بن جليلي رياض، منهجية دالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005.
64. تودارو ميشيل، ترجمة حسني ومحمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2008.

2.المقالات العلمية:

1. سبع أحمد، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7 ،جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2016.
2. الرماني زيد بن محمد، خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي، مجلة رابطة العالم الاسلامي، العدد 175، جدة، المملكة العربية السعودية، 1996.
3. عادل المهدي، لمياء لبمغربي، مبادئ الاقتصاد، مطبعة العشري، مصر، دون سنة النشر.

3.اطروحات الدكتوراه:

1. بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-1015.
2. بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في احداث الأزمات، مذكرة ماجستير في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011 -2012.
3. خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الاوروبي، مذكرة ماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، – 2012 2011.

4. رحيم حسن، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

مطبوعات:

1. شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
2. طيبي طيب، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020.